

Distr.

GENERAL

E/1996/32 (Part I)
E/ICEF/1996/12 (Part I)
26 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦

نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٩٦

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

عن أعمال دورته العاديم الأولى لعام ١٩٩٦

* ٢٥ - ٢٢ كانون الثاني/يناير (١٩٩٦)

هذه الوثيقة مستنسخة من تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته العاديم الأولى (٢٥-٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦). وسوف تصدر تقارير الدورة العاديم الثانية (٩ - ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦)، والدوره السنوية (١٧ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦)، والدوره العاديم الثالثة (١٦-٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦) بوصفها الأجزاء الثاني والثالث والرابع، على التوالي. وستجمع التقارير وتصدر في صورة نهائية بوصفها: "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ١٢".

(E/1996/32/Rev.1-E/ICEF/1996/12/Rev.1)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١٠ - ١	أولاً - تنظيم الدورة
٣	١	ألف - انتخاب أعضاء مكتب المجلس لعام ١٩٩٦
٣	٤ - ٢	باء - بيان الرئيس والمديرة التنفيذية
٤	١٠ - ٥	جيم - إقرار جدول الأعمال
٧	١٣٠ - ١١	ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي
٧	٢٤ - ١١	ألف - متابعة الإصلاح الإداري وبيان رسالة اليونيسيف
١٠	٢٧ - ٢٥	باء - عمليات اليونيسيف في حالات الطوارئ
١٣	٩٨ - ٣٨	جيم - المذكرات القطرية
٣١	١٠٧ - ٩٩	DAL - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة
		هاء - الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٣٣	١١١ - ١٠٨	واو - متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٣٤	١١٥ - ١١٢	زاي - مسائل أخرى
٣٩	١٣٠ - ١٢٨	حاء - ملاحظات ختامية
٣٩	ثالثاً - المقررات المعتمدة
٣٩	١/١٩٩٦ رسالة اليونيسيف
		٢/١٩٩٦ خدمات الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة: المهمة والاستراتيجيات
٤١	٣/١٩٩٦ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة
٤٢	٤/١٩٩٦ تقارير المجلس التنفيذي
٤٣	٥/١٩٩٦ الوثائق
٤٤	٦/١٩٩٦ وثائق الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي

أولاً - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء مكتب المجلس لعام ١٩٩٦

١ - تم انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦ كما يلي:

الرئيس: سعادة السفير إيون غوريتا (رومانيا)
نواب الرئيس: السيدة ليدا أبوتنى دي زاكلين (فنزويلا)
السيد جان توب كريستنسن (الدانمرك)
السيد جون آغري (غانانا)
السيدة ميترا فازيشت (المهند)

باء - بياناً الرئيس والمديرة التنفيذية

٢ - ذكر الرئيس أن مما له دلالة خاصة أن تتولى رومانيا رئاسة المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ لأن أوروبا الشرقية هي المنطقة التي بدأت فيها اليونيسيف أعمالها الحالية لصالح الطفل والمرأة منذ ٥٠ سنة، وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وأضاف أنه منذ ذلك الوقت خطت بلدان العالم، بحفل من اليونيسيف، خطوات واسعة لضمانبقاء أطفالها وحمايتها ونمائهم، وأن الدليل الواضح على التقدم الذي تم إحرازه في كثير من المجالات سوف يتجلّى في استعراض منتصف العقد للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف ستة ٢٠٠٠ كما حددتها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، وهو الاستعراض المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٦. على أنه ذكر أنه ما زال هناك الكثير مما يتطلب القيام به. فقد جاء في "خطة مناهضة الحرب" التي دعت إليها اليونيسيف في تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٦ أن عدداً مذهلاً من الأطفال هم اليوم من ضحايا المنازعات. وقال إنه يجب أن تكون أولئك الأطفال الأولوية في أعمال اليونيسيف وهي تحتفل بالماضي وتخطط للمستقبل. أما بالنسبة لأعمال المجلس، فقد ركز بوجه خاص على ضرورة تبسيط وترشيد حجم الوثائق ومحتها.

٣ - ذكرت المديرة التنفيذية أنه طوال سنة الذكرى السنوية الخامسة سوف تنضم اليونيسيف إلى مجموعة واسعة من الشركاء للاحتفال بهذه المناسبة التي تمثل معلماً هاماً في تاريخنا. على أنها أضافت أن الاحتفال بمنجزات الماضي لا يعني النظر إلى الوراء، وإنما ستعمل اليونيسيف على الاستفادة من دروس الماضي لمواجهة تحديات الحاضر والتحرك إلى المستقبل. وقالت إن أنشطة الذكرى السنوية الخامسة قد بدأت بإصدار تقرير حالة الأطفال في العالم لعام ١٩٩٦ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، وأن هذا التقرير أشار إلى التشابه المخيف بين نقطتي البداية والنهاية في فترة وجود اليونيسيف. وذكرت أن اليونيسيف التي أسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية تواجه مرة أخرى تحدي تلبية احتياجات الأطفال في المنازعات التي استشرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى حالات الطوارئ الصامدة الأكبر

الناتجة عن الفقر والتخلف. وأضافت أنه لن يكون للمقترحات الواردة في خطة مناهضة الحرب أثر إلا بقدر ما توضع موضع التنفيذ، ومن ثم فقد بدأت اليونيسيف في العمل. وذكرت أنه من أجل تنفيذ الدعوة إلى حظر الألغام المضادة للأفراد أعلنت اليونيسيف مؤخرا أنها لن تعامل مع الشركات التي تقوم بإنتاج الألغام البرية. وقالت إن العمل من أجل تنفيذ خطة مناهضة الحرب سوف يضع الأساس للدراسة الهامة التي ستجريها الأمم المتحدة بشأن تأثير المنازعات المسلحة على الأطفال، وهي الدراسة التي يجري إعدادها تحت قيادة غراسا ماشيل لعرضها على الجمعية العامة في الخريف القادم. وأضافت أنه ينبغي لا تخطر على البال إمكانية حرمان الأطفال من المساعدة الإنسانية أو إمكانية اعتبارهم أهدافاً مشروعة في زمن الحرب، بل ينبغي مساعدتهم على أن يصبحوا دعاة للسلام والتسامح.

٤ - ذكرت أن سنة ١٩٩٦ هي أيضاً منتصف فترة السنوات العشر من الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التي حددتها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. وأضافت أن استعراض منتصف العقد الذي دعت إليه خطة العمل سيجري في أيلول/سبتمبر في الأمم المتحدة، عندما يقدم الأمين العام تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة. وقالت إن اليونيسيف تقوم بجمع البيانات عن أهداف منتصف العقد، وأنها ستطلب إلى البلدان قريباً أن تقوم باستعراضات منتصف العقد الخاصة بها. وأضافت أن استعراض منتصف العقد العالمي واستعراضات منتصف العقد الوطني للتقدم المحرز لا ينبغي أن تقتصر على سرد ما تحقق وما لم يتحقق، بل ينبغي أيضاً أن تستخلص الدروس التي تفيد في بلوغ أهداف سنة ٢٠٠٠. وقالت إن بعض هذه الأهداف معقدة وأن تحقيقها يتطلب تفكيراً مجدداً وحلولاً جديدة. وذكرت أن السياسات والاستراتيجيات المستكملة التي اعتمدتها المجلس التنفيذي في السنوات الأخيرة ستكون إسهاماً هاماً في هذا الجهد.

جيم - إقرار جدول الأعمال

٥ - تم إقرار جدول أعمال الدورة كما ورد في الوثيقة E/ICEF/1996/2 بصيغته المعدلة شفويًا. وقد تضمن جدول الأعمال البنود التالية:

البند ١: افتتاح الدورة:

(أ) انتخاب أعضاء المجلس لعام ١٩٩٦

(ب) بيان الرئيس والمديرة التنفيذية

البند ٢: إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣: متابعة الإصلاح الإداري

بيان بر رسالة اليونيسيف

البند ٤: عمليات اليونيسيف في حالات الطوارئ

البند ٥: مذكرات بشأن استراتيجيات البرامج القطرية:

(أ) أفريقيا

- (ب) الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي
(ج) آسيا
(د) وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة ودول البلطيق
(ه) الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- البند ٦: متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
الذكرى الخمسون لإنشاء اليونيسيف
البند ٧: متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي
البند ٨: مسائل أخرى
البند ٩:
البند ١٠: اختتام الدورة: ملاحظات يديها المديرة التنفيذية والرئيس

٦ - وقبل إقرار جدول الأعمال، قامت إحدى أعضاء الوفود بتقديم تقرير عن التقدم المحرز في بلدها فيما يتعلق بنماء الطفل، بما في ذلك التدابير المتخذة لمكافحة عمل الأطفال. على أنها ذكرت أن حكومتها تقلقها حالة الأطفال في العالم كله، وخاصة استخدام الأطفال لأغراض الدعاية. وذكرت أنه ينبغي لليونيسيف أن تركز على وقف هذه الممارسات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأضافت أنه ينبغي لليونيسيف أيضاً أن تركز على الأطفال باعتبارهم عوامل تغيير وأن تتعلم من الأطفال أنفسهم. وقالت إنه في وقت تتناقص فيه الموارد يصبح تحقيق هذه الأهداف وغيرها من الأهداف المتعلقة بالطفل أمراً صعباً بالنسبة لكثير من البلدان بما فيها بلدها. وطلبت إلى المديرة التنفيذية تركيز الاهتمام على مسألة الموارد، حيث أن مساعدة اليونيسيف وتعاونها أمران حيويان بالنسبة للجهود المبذولة من أجل الطفل.

٧ - واقتراح عدد من الوفود إجراء مناقشة غير رسمية للمذكرات القطرية بالإضافة إلى المناقشة الرسمية التي يجريها المجلس التنفيذي، وذلك لاتاحة إجراء مناقشات مع الممثلين الميدانيين والمديرين الإقليميين. وذكر وفد آخر أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يمارس بعض الحرص وألا يصرف الاهتمام عن المناقشة الموضوعية للمذكرات القطرية. وقال إن من المهم ألا تعقد الجلسات غير الرسمية في نفس الوقت الذي تعقد فيه جلسات المجلس لاتاحة المشاركة الكاملة. وذكرت المديرة التنفيذية أن المديرين الإقليميين سيكونون متاحين للمشاورات غير الرسمية مع الوفود وسيكونون في وسعهم تقديم المعلومات عن المشاورات التي أجريت على المستوى القطري.

٨ - وذكر أحد المتكلمين أن المذكرات القطرية قد جعل عنوانها "مذكرات بشأن استراتيجيات البرامج القطرية"، مع أن المفروض ألا تناقش مذكرات الاستراتيجية في الهيئات الرئيسية للصناديق والبرامج حيث يكتفى بأن تحيط هذه الهيئات علماً بها. وذكر وفد آخر. وأيدته في ذلك وفود أخرى، أنه يوافق على السؤال الذي أثير بشأن تسمية الوثائق. وأضاف أنه إذا أشير إلى هذه الوثائق باسم "مذكرات الاستراتيجيات القطرية" فإنه لا يجوز إجراء مناقشات بشأنها لأن قرار الجمعية العامة المتعلق بذلك يذكر أن هذه الوثائق هي للرجوع إليها فقط. على أن المتكلم قد ذكر أنه لا يعلم بوجود أي مقرر للمجلس التنفيذي يشير إلى "مذكرات بشأن استراتيجيات البرامج القطرية" وأنه يتقبل أن تكون هناك إشارة إلى

"البرامج القطرية"، وهي برامج يمكن أن يناقشها المجلس مع إدماج الإسهامات ذات الصلة في التوصيات النهائية المتعلقة بالبرامج القطرية. كذلك أشير إلى أن البرامج القطرية قد تم التفاوض عليها مع الحكومات وأنه لن يكون من المناسب أن يجري المجلس التنفيذي مناقشات موضوعية بشأنها. وأضاف أحد الوفود أنه طبقاً لمقرر المجلس التنفيذي ٨/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) يستطيع المجلس الإسهام في عملية إعداد البرامج القطرية الجارية بما يقدمه من تعليقات على المذكرات القطرية. واقتصرت المديرة التنفيذية أن يشار إلى الوثائق باسم "المذكرات القطرية" لتجنب الخلط بينها وبين "مذكرات الاستراتيجيات القطرية" المشار إليها في قراري الجمعية العامة ١٩٩٤/٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢ و ١٢٠/٥٠ المؤرخ ١٣ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٥. وأضافت أن الأمانة ستتصدر تصويباً بهذا المعنى إذا رأى المجلس فائدة لذلك^(١).

٩ - ووفقاً للقاعدة ٢/٥٠ ومرافق النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أسماء الوفود الحاضرة بصفة المراقب والتي قدمت وثائق التفويض للدورة وأبلغت الأمانة بنود جدول الأعمال التي تهم به اهتماماً خاصاً. وهذه الوفود هي (مع بيان بنود جدول الأعمال، إن وجدت، بين قوسين): إثيوبيا؛ الأرجنتين؛ أرمانيا (٣، ٤، ٥، ٨)؛ إريتريا؛ إسبانيا، استراليا؛ إسرائيل؛ ألبانيا؛ ألمانيا (جميع البنود)؛ أوروغواي، أيرلندا (جميع البنود)؛ البرتغال؛ بلجيكا؛ بنغلاديش (جميع البنود)؛ بينما، بنن (جميع البنود)؛ بولندا (جميع البنود)؛ بوليفيا، بيلاروس؛ توغو؛ تونس؛ الجزائر؛ جمهورية البوسنة والهرسك (٤)؛ الجمهورية التشيكية؛ جمهورية تنزانيا المتحدة؛ جمهورية مولدوفا؛ جنوب أفريقيا (جميع البنود)؛ جيبوتي؛ زمبابوي؛ سري لانكا (٥ (ج))؛ السلفادور، سلوفينيا؛ السنغال؛ السودان؛ طاجيكستان؛ العراق (٥ (ه))؛ عمان؛ غابون؛ غواتيمالا؛ غيانا؛ غينيا؛ الفلبين؛ فنلندا، كازاخستان؛ الكرسي الرسولي (جميع البنود)؛ كرواتيا؛ كوت ديفوار (٥)؛ كوستاريكا؛ لاوفيا (جميع البنود)؛ ليتوانيا؛ مالطا (جميع البنود)؛ مالي؛ مصر؛ المكسيك (جميع البنود)؛ مونغوليا (٥ (ج))؛ النمسا؛ نيبال (جميع البنود)؛ نيجيريا؛ نيكاراغوا؛ هايتي؛ هنغاريا.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وثائق تفويض من فلسطين (٥ (ه))؛ ومن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة بفيينا (منع الجريمة والعدالة الجنائية)، ومنظمة الصحة العالمية، وكالة التعاون الثقافي والتقني). كذلك قدم عدد من المنظمات غير الحكومية وثائق تفويض، وهذه المنظمات هي: منظمة المشاركة الأنجلوكانية، وجامعة براهما كوماريس الروحية العالمية، والرابطة الطبية للكمنولث، والمكتب الكاثوليكي الدولي للطفل، واللجنة الدولية للصلب الأحمر، والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والاتحاد الدولي لمراكز الاستيطان والجوار، والاتحاد الدولي للجامعيات، والحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة في العالم الرابع، والخدمة الاجتماعية الدولية، وعصبة "لاليش" الدولية، ومنظمة سبل السلام، وباكس كريستي (الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام)، ومنظمة إعادة التأهيل الدولية، واللجنة الفيتنامية لحماية الطفل ورعايته، ومنظمة النقل العالمي للمعلومات، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية.

ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - متابعة الإصلاح الإداري وبيان رسالة اليونيسيف

التقرير المرحلي بشأن برنامج التفوق الإداري في اليونيسيف

١١ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي بشأن التفوق الإداري في اليونيسيف (E/ICEF/1996/AB/L.3) قامت بعرضه المديرة التنفيذية.

١٢ - وقد أعربت وفود كثيرة عن تقديرها للتقرير وعرضه الواضح للصلة بين أنشطة التفوق الإداري والتوصيات التي انتهت إليها الدراسة الأصلية التي قامت بها شركة بوز-ألين وهاملتون. وذكر أن المصفوفة الواردة في التقرير المرحلي تقدم معلومات عن الإجراءات المتتخذة والنتائج المحققة، مع تحديد المقررات التي ينبغي أن يتتخذها المجلس التنفيذي أو الأمانة. وذكرت الأمانة أن تحديد المسئولية بالنسبة لاتخاذ القرارات سيظل عملية صعبة إلى أن تحدد طبيعة بعض التوصيات المحددة. ورحب كثير من المتكلمين بالنهج الذي انتهجته الأمانة وذكروا أنهم يتطلعون إلى توصيات أفرقة المشاريع. كذلك أشار عدد من المتكلمين إلى الوفورات التي تحققت في الميزانية العامة لهذه الأنشطة.

١٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها للأولوية المعطاة لضمان اشتراك المجلس التنفيذي في إدارة عملية التفوق واستخدام الاجتماعات التي تعقد فيما بين الدورات كوسيلة لإبقاء المجلس على علم بما يجري وإتاحة الفرص للمجلس لتقديم الإرشاد والتوجيه. وذكر أحد المتكلمين أن الاجتماعات التي تعقد فيما بين الدورات ينبغي أن تقتصر على تقديم المعلومات بشأن التقدم المحرز بدلاً من أن تكون محفلاً للتشاور الموضوعي. كذلك اقترح المتكلم أن تجري مناقشات موضوعية غير رسمية قبل عرض التوصيات المتعلقة بالمشاريع في الدورات الرسمية للمجلس التنفيذي وأن ينشأ فريق عامل لدراسة التوصيات. وذكرت وفود أخرى أن اجتماعات ما بين الدورات ينبغي ألا تكون اجتماعات لاتخاذ القرارات، وإن كان تبادل الآراء أمراً ضرورياً. وذكر أحد المتكلمين أن اجتماعات ما بين الدورات ينبغي أن تتيح للمجلس تقديم التوجيهات بشأن المسائل، وأشار إلى النتائج الإيجابية التي حققتها اجتماعات مماثلة في وضع بيان الرسالة. وذكرت وفود أخرى أنه ينبغي للمجلس أن يراعي التوازن بين متابعة التقدم بطريقة مسؤولة وتجنب التدخل في أعمال الأمانة، وخاصة في المرحلة الوسطى التي يجري فيها وضع التوصيات. وأبرزت المديرة التنفيذية أهمية تلقي التغذية المرتدة والتوجيه بشأن المسائل، كما في حالة بيان الرسالة، وقالت إنها تعتبر اجتماعات ما بين الدورات فرصة لتقديم المعلومات ولتعليق أعضاء المجلس على أعمال الأمانة كإعداد للدورات الرسمية للمجلس.

١٤ - وطلبت الوفود أن يعقد اجتماع من اجتماعات ما بين الدورات في وقت ما بعد اجتماع كانون الثاني/يناير الذي تعقده اللجنة التوجيهية واقتصرت أن يشارك ممثلو الموظفين في مناقشات عملية التشاور مع الموظفين. وقد وافقت الأمانة على ذلك. وأيد عدد من المتكلمين عملية المشاركة وأعرب آخرون عن

تقديرهم لموظفي اليونيسيف الذين يسهرون في هذه العملية مع التهوض بواجباتهم العادلة في نفس الوقت. وشدد عدد من المتكلمين على أن مشاركة الموظفين واشتراكهم في إدارة جهود التفوق أمران هامان بالنسبة لامتلاك العملية. واقتراح أحد الوفود أن تصبح المجالس الاستشارية أكثر رسمية وتنظيمياً. وشدد متكلم آخر على أهمية وصول المعلومات إلى الموظفين الفنيين الوطنيين. وأعربت الأمانة عن التزامها القوي بمشاركة الموظفين كشرط ضروري لتحسين التنفيذ، ورفع الروح المعنوية للموظفين وتحقيق امتلاك العملية. وحث رؤساء جميع مكاتب اليونيسيف على المشاركة في تعزيز التفوق الإداري بإدخال تحسينات على مكاتبهم.

١٥ - وأشار بعض المتكلمين إلى ضرورة تعزيز التشاور مع الحكومات. وذكر بعض الوفود أن فريق المشروع المعنى بالإدارة الميدانية الفعالة له أهمية خاصة. وأشار بعض المتكلمين إلى المقابلات التي يجريها مع أعضاء المجلس التنفيذي الفريق الذي يقوم بدراسة العلاقات مع اللجان الوطنية لليونيسيف كمثل طيب.

١٦ - وذكرت بعض الوفود أن جهود التفوق الإداري في اليونيسيف ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أنشطة الإصلاح التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى تنسيق الميزانيات وتقديم التقارير المشتركة كمثيلين للطرق التي يمكن بها حفز التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات. وشددت المديرة التنفيذية على أن اليونيسيف تحاول أن تصبح منظمة متميزة بالكفاءة داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٧ - وأشار عدد قليل من المتكلمين بعض المسائل المحددة المتعلقة بالمشاورات الخارجية بشأن نظم الإدارة المالية، وإدارة موارد المعلومات، وأنشطة الإمداد. وذكرت المديرة التنفيذية أن جميع التوصيات سيتم إطلاع المجلس التنفيذي عليها وأن الغرض من الاستعراضات الداخلية للتوصيات هو ضمان أن تكون الأموال المنفقة قد أنفقت إنفاقاً رشيداً. وأشارت على وجه الخصوص إلى أن إطار الدراسة المعنية بربوية بطالقات المعایدة وبيع المنتجات سوف تشمل تحديد أساس المقارنة بين البلدان. وأن الدراسة المتعلقة بالإمداد سوف تتناول ضمان الجودة، وأن الدراسة المتعلقة بإدارة موارد المعلومات معنية بدراسة نتائج الأداء وكيفية استخدامها في البرامج، وأن الدراسة المتعلقة بنظم الإدارة المالية سوف تأخذ في الاعتبار النظم المالية للوكالات الأخرى.

١٨ - وبالنسبة للشواغل التي أثيرت بالنسبة للصلات القائمة بين أفرقة المشاريع المختلفة، ذكرت الأمانة أن التنسيق مكفل من خلال فرق العمل الإدارية والمجتمعات المنتظمة لرؤساء الأفرقة.

١٩ - وأكد عدد من المتكلمين، كما أكدت الأمانة، الدور المتزايد للجان الوطنية لليونيسيف وأهمية هذه اللجان. وذكر أحد الوفود أن المسائل الناشئة عن دراسة أفرقة الخبراء للعلاقات مع اللجان الوطنية، مثل الأشكال الجديدة لوجود اليونيسيف في البلدان، قد يتطلب توجيهها من المجلس التنفيذي. وذكر متكلم آخر أن فريق المشاريع الذي يبحث العلاقات مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ينبغي

له أن يأخذ في الاعتبار أن اليونيسيف يتبعها أن تعمل في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية وأن تصميم البرامج القطرية ينبغي أن يتضمن وجهات نظرها.

٢٠ - وسأل أحد المتكلمين عن مركز الفريق العامل المنشأ لدراسة العلاقات بين المجلس التنفيذي والأمانة والذي يرأسه نائب المديرة التنفيذية للعلاقات الخارجية. وذكرت الأمانة أن الفريق العامل اجتمع مع المكتب في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩ وطلب التوجيه فيما يتعلق بكيفية المضي في أعماله. وأضاف أنه تقرر أن يقوم أعضاء المجلس، من خلال مجموعاتهم الإقليمية، بمناقشة هذه المسألة وأنه سيرتب قريباً عقد اجتماع للفريق العامل مع المكتب الجديد.

بيان رسالة اليونيسيف

٢١ - عرض على المجلس التنفيذي اقتراح بإصدار بيان بر رسالة اليونيسيف (E/ICEF/1996/AB/L.2) قدمته المديرة التنفيذية. وقد أعربت جميع الوفود تقريباً عن تقديرها للعملية المفتوحة والقائمة على المشاركة التي تم بها وضع بيان الرسالة، بما في ذلك اجتماعات ما بين الدورات التي عقدها المجلس التنفيذي.

٢٢ - واقتصرت عدة وفود إدخال تعديلات على النص المقترن، كما اقترح بعضها أن تعقد دورة صياغة لهذا الغرض. وتردد أحد الوفود على وجه الخصوص في تأييد المشروع لعدد من الأسباب. الأول هو أن ثمة خلطاً في المشروع فيما يتعلق بالرسالة النهائية لليونيسيف والولاية التي أعطيت لها لتنفيذ هذه الرسالة. وذكر أن رسالة اليونيسيف هي تشجيع رفاه الأطفال في العالم، وخاصة في البلدان النامية. وفيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل، ذكر أن حماية حقوق الطفل لها أهمية بالغة في تعزيز الرفاهية العامة للأطفال، وأيد الوفد دور نشر الدعوة الذي تقوم به اليونيسيف في هذا المجال. على أنه أضاف أن الدفاع عن حقوق الطفل هو بالنسبة لليونيسيف وسيلة، وأن تعزيز هذه الحقوق هو مهمتها الرئيسية. وأضاف أنه ينبغي لليونيسيف أن تنهض برفاه الطفل من خلال التمكين للمرأة.

٢٣ - وقال الرئيس، ملخصاً المناقشة، إن بيان الرسالة ستستمر مناقشته وأنه ستكون هناك فرص لتعديلها في المستقبل. ووافق المجلس التنفيذي على اعتماد بيان الرسالة بدون تعديل كما عرضته المديرة التنفيذية.

٤ - وأعربت المديرة التنفيذية عن شكرها للمجلس وأكدت للأعضاء أن الأولوية المباشرة للأمانة ستكون هي نشر بيان رسالة اليونيسيف والتعریف به بين الجماهير عالمياً. وأضافت أن المجلس باعتماده لبيان الرسالة في الدورة الأولى لعام ١٩٩٦، وهو عام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف، قد بعث بر رسالة قوية مؤداها التأييد لعمل المنظمة وتوافق الآراء على جوهره. (انظر الفصل الثالث، المقرر ١/١٩٩٦ للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمدته المجلس التنفيذي).

باء - عمليات اليونيسيف في حالات الطوارئ

٢٥ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن خدمات اليونيسيف في حالات الطوارئ: المهمة والاستراتيجيات (E/ICEF/1996/4)، وتقرير عن عمليات اليونيسيف في حالات الطوارئ في عام ١٩٩٥ (E/ICEF/1996/7). وقدمت المديرة التنفيذية بعض ملاحظات تمهدية أعقبها بيان من ممثل إدارة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة. كذلك تحدث أمم المجلس التنفيذي مثل لبرنامج الأغذية العالمي. وقدم مدير مكتب برامج الطوارئ التابع لليونيسيف عرضاً معمقاً لتقريرين معروضين على المجلس.

٢٦ - وبوجه عام، فقد أعربت الوفود عن تأييدها لجهود الأمانة في إعداد التقرير المتعلقة بمهام واستراتيجيات اليونيسيف في حالات الطوارئ. على أن بعض المتكلمين أثاروا عدداً من المسائل، بينها ضرورة زيادة توضيح العملية المستمرة التي تبدأ بالإغاثة وتنتهي بالتنمية؛ وبناء القدرة المحلية على زيادة فعالية التكاليف؛ والتنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ومع مجتمع المانحين؛ ووضع آليات أكثر فعالية لتجنب الأزمات.

٢٧ - وأيدت بعض الوفود النهج الإنمائي الذي اتبع في مواجهة حالات الطوارئ. وذكر أن التنمية المستدامة مسألة أساسية لمنع حدوث هذه الحالات. وأوصت وفود أخرى بإقامة صلات قوية بين أنشطة الإغاثة وأنشطة التنمية. وذكر أن هذه "المنطقة الرمادية" تحتاج إلى تحليل شامل ووضع آلية انتقالية. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي لليونيسيف أن تحافظ على التوازن الدقيق في توزيع الموارد بين الإغاثة والتنمية. وذكر متكلمون آخرون أن استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين والمنظمات المحلية في عملية بناء القدرات سوف يؤدي إلى توزيع الموارد على نحو أفضل وإلى دعم عملية التنمية.

٢٨ - وفي الرد على ذلك شددت الأمانة على أهمية وجود هيكل قائم على اللامركزية وعلى العمل الميداني. وبالنسبة لمسألة المحافظة على التوازن بين الإغاثة والتنمية، ذكرت الأمانة أن ثمة حاجة إلى العمل خلال الأزمات، مع امتداد البصر إلى عملية الإنعاش. وأضافت أن عملية تعزيز قدرة اليونيسيف على الاستجابة في حالات الطوارئ لا تتم في معزل عن الأنشطة الرئيسية.

٢٩ - وأشارت وفود كثيرة على الأعمال التي اضطاعت بها اليونيسيف في حالات الطوارئ ورحبوا باستجابة المنظمة في الوقت المناسب. وذكر أحد المتكلمين أنه بالإضافة إلى التدخلات في حالات الطوارئ ينبغي لليونيسيف أن تواصل أنشطتها المتعلقة بالإنشاع بعد انتهاء المنازعات وأنشطتها في مجال إعادة البناء. وتساءلت وفود أخرى عن تعريف حالة الطوارئ وطلبت مزيداً من الإيضاح بشأن هذا الموضوع. وحثت اليونيسيف على أن تستجيب لجميع أنواع الطوارئ، بما في ذلك الطوارئ "الصامتة" التي تؤثر على أعداد كبيرة من الأطفال في جميع أنحاء العالم وعلى الطوارئ "المنسية"، أي الطوارئ التي لا تصل إلى عناوين الصحف. وتساءل أحد المتكلمين عن الاستراتيجيات التي تستخدم فيما يتعلق بحالة الطوارئ "الصامتة" التي تتمثل في باتامى متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) في أفريقيا. وذكر متكلماً آخر أنه

يود أن تواصل اليونيسيف تقديم المساعدة إلى النساء والأطفال المتأثرين بالكوارث الطبيعية. وتكلمت بعض الوفود عن الآثار الضارة لكارثة تشيرنوبيل النووية وأعربت عن شكرها لليونيسيف لما قدمته من مساعدات في مواجهة هذه المشكلة.

٣٠ - وذكرت بعض الوفود أنه خلال حالات الطوارئ "الصامدة" تكون الأعمال الوقائية مسألة بالغة الأهمية في منع هذه الطوارئ من أن تصبح طوارئ "صارخة" تدخل في باب الكوارث. وقدمنت اقتراحات مختلفة بشأن الإجراءات الوقائية، ومنها وضع الترتيبات الاحتياطية وزيادة التركيز على الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣١ - وشددت عدة وفود على ضرورة تعزيز آليات التنسيق مع إدارة الشؤون الإنسانية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة ومع مجتمع المانحين والمنظمات غير الحكومية. وذكر بعض المتكلمين أنه ينبغي لليونيسيف أن تتعاون مع الحكومات الوطنية في وضع آليات الاستجابة. كذلك تساءلت وفود عن مدى تعاون اليونيسيف مع الشركاء وعن الكيفية التي تسهم بها عملياتها في تعزيز الاستجابة العامة في حالات الطوارئ. وأشارت وفود كثيرة إلى ضرورة وجود عملية تقييم للدروس المستفادة. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي أن تجري تقييمات لمدى إسهام التعاون بين اليونيسيف وشركائها وتعاونها في داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ - وحث أحد الوفود اليونيسيف على تعزيز قدرة موظفيها وشركائها على الاستجابة في أوقات الأزمات. وشجعت وفود أخرى على زيادة استخدام الخبراء الاستشاريين المحليين باعتبار ذلك أكثر فعالية من حيث التكاليف وأكثر إسهاماً في بناء القدرات. واقتراح استخدام صندوق برنامج الطوارئ في تعزيز القدرات الإقليمية. وذكرت الأمانة أن اليونيسيف تسلم بضرورة زيادة بناء القدرات المحلية، وشددت على تعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات الوطنية واللجان المحلية وتقديم الدعم لها، مع العمل في نفس الوقت على مستوى الأسرة.

٣٣ - وذكر أحد المتكلمين أن أفرقة الاستجابة السريعة ومركز العمليات ينبغي تعزيزها على الصعيد الإقليمي. وتساءل متكلم آخر عن كيفية تمويل الأفرقة وعن وظائف هذه الأفرقة عندما لا يتم وزع أفرادها في حالات الطوارئ.

٣٤ - وذكرت عدة وفود أنه يتعين على اليونيسيف أن تضفي الطابع الرسمي على الشراكات من خلال مذكرات التفاهم التي ينبغي أن تحدد المسؤوليات بوضوح وأن تحدد كيفية توزيع هذه المسؤوليات. ووجهت الأمانة الاهتمام إلى أن هذه المذكرات يتم وضعها فعلاً (ومنها على سبيل المثال مذكرة التفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومذكرة التفاهم مع برنامج الأغذية العالمي) وأضافت أنه يجري وضع اتفاقيات وترتيبات للتعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات.

٣٥ - وأشارت عدة أسئلة حول القدرة المالية لليونيسيف خلال مرحلتي الإغاثة والتنمية في حالات الطوارئ. كذلك أثيرت أسئلة بشأن تحويل الأموال من البرامج العادمة إلى حالات الطوارئ والكيفية التي يتم بها التحويل من فئة إلى أخرى. وأجابت الأمانة بأن تحويل الأموال وأو تدابير إعادة البرمجة في أية حالة طوارئ معينة يتم بالاتفاق مع الحكومة من أجل مواجهة احتياجات الأطفال في ظروف المحن. وذكر متحدث أن اليونيسيف تنتهج نهجاً شعبياً، مما مواجهة الطوارئ والتنمية، وأن المنظمة ينبغي أن تكون قادرة على أن تبين أن مواردها البشرية والمالية قادرة على النهوض بالمهمتين وأن المجموعة الأساسية من الخدمات الإضافية في حالات الطوارئ ينبغي تمويلها من أموال تكميلية. وأبدت عدة وفود زيادة تخصيص الموارد للبلدان التي تحتاج إليها. وذكر أنه حتى في الحالات التي يتم فيها التمويل من الأموال التكميلية فإن زيادة أنشطة الطوارئ يلقي عبئاً ثقيراً على الموارد الإدارية وذلك بسبب النسبة العالية لمجموع الإنفاق على حالات الطوارئ (٢٤ في المائة في ١٩٩٤).

٣٦ - وطرق عدد من المتكلمين إلى مسائل مختلفة من مسائل السياسات. فقد أعربت عدة وفود عن تأييداً للنهج ذي الشعب الأربع الذي يتبع في تقديم المساعدات في حالات الطوارئ، ويشمل الإجراءات الوقائية، والاستعداد، وتقديم المساعدات الطارئة، وتقديم المساعدة في إعادة البناء والإعاش. وأعربت وفود أخرى عن موافقتها على سياسة اليونيسيف التي تتمثل في عدم القيام عن علم بشراء مواد أو خدمات من شركات تقوم بصناعة الألغام البرية. على أن أحد المتكلمين ذكر أن اليونيسيف ينبغي لها أن تقوم بنشاطاً أقوى في مجال الدعاوة إلى فرض حظر على إنتاج الألغام البرية. وفيما يتعلق بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، ذكر أن القرار يحدد بوضوح الحاجة إلى تقييم القدرات الفردية على الاستجابة بالإضافة إلى استعراض القدرة العامة للأمم المتحدة على الاستجابة، وأن تنفيذ هذا القرار ينبغي تنسيقه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وأجابت الأمانة بأن اليونيسيف تشتهر في فرق العمل التي أنشأتها إدارة الشؤون الإنسانية لمتابعة القرار. وأشار أحد الوفود إلى البروتوكول الاختياري المقترن لاتفاقية حقوق الطفل وأعرب عن تأييده لرفع سن التجنيد بالنسبة للأطفال إلى ١٨ سنة. وطلب وفد آخر إيضاحاً فيما يتعلق بدور الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وأشار إلى مشروع دليل ميداني بشأن هذا الموضوع يحدد البروتوكولات المختلفة التي يتبعها موظفو الأمم المتحدة في ذلك المجال، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بتوزيع موضع الحمل ومنع الحمل بعد الاتصال الجنسي. وطلب الوفد تأكيداً كتابياً محدداً بأن اليونيسيف ستواصل العمل في حدود ولايتها التي لا تشمل تقديم الخدمات المذكورة في مشروع الدليل الميداني.

٣٧ - وبالنسبة لتبعة الموارد، ذكر أحد الوفود أن المانحين لم يوجهوا في الماضي العناية الكافية لبعض حالات الطوارئ لعدم توافر المعلومات الكافية للحكم على مدى خطورتها مقارنة بالحالات التي يتم الإعلان عنها بقدر أكبر، وطلب أن تقوم اليونيسيف في كل نداء توجهه في حالات الطوارئ بتقديم صورة عامة موجزة لجميع عملياتها الجارية في حالات الطوارئ حتى يمكن وضع حالة الطوارئ التي توجه النداء من

أجلها في سياقها. (انظر الفصل الثالث، المقرر ٢/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمدته المجلس التنفيذي).

جيم - المذكرات القطرية

٤٨ - عرضت على المجلس التنفيذي مجموعة من المذكرات القطرية (E/ICEF/1996/P/L.1-E/ICEF/1996/P/ L.41) وأشار الرئيس إلى أن المجلس التنفيذي قد قرر في المقرر ٨/١٩٩٥ (E/ICEF/1995/9/Rev.1) الذي اعتمد في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٥ أن تقوم الأمانة، بالتشاور مع الحكومات المتلقية، بإبلاغ المجلس في مرحلة مبكرة بأفكارها الأولية فيما يتعلق بمزيج الاستراتيجيات والأولويات في كل برنامج قطري والوزن المعطى لكل منها. وذكر أن هذا سيتم عن طريق تقديم مذكرة قطرية موجزة إلى المجلس للتعليق عليها.

٤٩ - واتفق المجلس مع الرئيس على أن تتاح الفرصة للوفود، بعد عرض عام تقدمه المديرة التنفيذية عن العملية المتبقية في إعداد المذكرات القطرية، لإبداء تعليقاتها العامة على المذكرات القطرية وعلى العملية المتبقية في إعدادها. وبعد ذلك يتم النظر في المذكرات القطرية لكل منطقة بعد عرض يقدمه المدير الإقليمي لكل منطقة. وبعد هذه المناقشات، يحيط المجلس علما بتعليقات الوفود التي تقوم الأمانة بإبلاغها إلى الحكومات المعنية. وبعد ذلك يتم تطوير المذكرات القطرية إلى توصيات كاملة للبرامج القطرية تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦ للنظر في الموافقة عليها على أساس "لا اعتراض" كما هو مشار إليه في المقرر ٨/١٩٩٥.

المناقشة العامة بشأن العملية

٤٠ - ذكر أحد الوفود، حيث تكلم باسم مجموعة من الدول وأيده ممثلو مجموعتين إقليميتين آخريين، أن من المهم احترام الحكم الوارد في المقرر ٨/١٩٩٥ والذي يؤكد أن الحكومة المتلقية مسؤولة عن إعداد وملكية البرنامج القطري للتعاون وعن تنسيق مساعدات المانحين. وأضاف أنه لما كان الغرض من المذكرة القطرية هو إحاطة المجلس علما بالتقدم المحرز في إعداد استراتيجية البرنامج للبرنامج القطري، فإن نطاق مناقشات المجلس ينبغي أن يتركز على المستوى العام وليس على المذكرات القطرية الفردية. وأيدت عدة وفود أخرى العملية الجديدة الخاصة بالموافقة على البرامج القطرية ودور المجلس التنفيذي في صياغة الاستراتيجيات البرنامجية. وذكر متكلم آخر أن العملية الجديدة، بإدراجها للمذكرات القطرية، قد زادت حجم العمل بالنسبة للأعضاء وللأمانة، ولكنها مفيدة من حيث تحسين نوعية البرامج.

٤١ - وذكرت عدة وفود أنها ملتزمة بتنفيذ المقرر ٨/١٩٩٥ من حيث مسؤولية المجلس عن تقديم تعليقات على المذكرات القطرية. ووافقت عدة وفود على أن الحكومات المتلقية تتحمل مسؤولية إعداد البرنامج القطري، ولكنها ذكرت أيضا أن المقرر ٨/١٩٩٥ يطلب إلى المجلس التنفيذي التعليق على المذكرة القطرية لضمان أن تؤخذ سياسات اليونيسيف في الاعتبار في البرامج القطرية.

٤٢ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لارتفاع مستوى التمويل التكميلي المقترح في معظم المذكرات القطرية، وتساءل عما إذا كانت لدى اليونيسيف تأكيدات من المانحين بأن هذا التمويل التكميلي سيكون متاحاً. وأضاف أنه ينبغي أن تحدد المذكرة القطرية برنامجاً أساسياً يتم دعمه من الموارد العامة بحيث يكون مختلفاً عن جزء البرنامج القطري الذي يتطلب تمويلاً إضافياً. كذلك أعربت وفود أخرى عن قلقها لارتفاع مستويات التمويل التكميلي. واقتراح أن تشمل المذكرة القطرية بياناً عن المستوى الذي بلغه التمويل التكميلي خلال البرنامج السابق وأن تعرض المذكرة القطرية صورة كاملة للموارد المخصصة للبرنامج من جانب الحكومة المتلقية وجميع الشركاء من المانحين.

٤٣ - وعلقت عدة وفود على أهمية التمويل التكميلي. ذكر أحد المتكلمين أن نوعية البرمجة الاستراتيجية في تعاون اليونيسيف قد تحست تحسناً كبيراً، واقتراح أن يوفر المانحون درجة عالية من اليقين فيما يتعلق بتوفير التمويل التكميلي لفترات متعددة السنوات. وحثّ وفد آخر على لا تكون الأهداف مصرفية في الطموح فيما يتعلق بتوافر الأموال التكميلية، وإن كان ينبغي لها أن تكون متفائلة. وذكر وفد ثالث أن الأمانة قد بحثت على نحو سليم التوازن بين العاملين الرئيسيين وهما: الاحتياجات الفعلية للأموال التكميلية، وقدرة المنظمة، استناداً إلى نجاحات الماضي، على توفير الأموال التكميلية واستخدامها. وذكر وفد آخر أن البلدان الأفريقية لها احتياجات كبيرة واستراتيجيات تختلف باختلاف أوضاعها القطرية وأنها تحتاج إلى التمويل التكميلي أكثر مما تحتاج إليه بعض البلدان الأخرى. وقال إن ثمة تناقضاً في دعوة البلدان المانحة إلى تخفيض عدد الأولويات في المذكرة القطرية وما أشارت إليه من أن الأموال التكميلية قد لا تكون متاحة.

٤٤ - كذلك أعرب عدد من الوفود عن قلقه لارتفاع مستويات مخصصات الموارد العامة الواردة في المذكرات القطرية. وذكر عدد من هذه الوفود أن بعض البلدان قد لا تكون قادرة على استخدام مخصصات الموارد العامة المقترحة استخداماً كاملاً بسبب افتقارها إلى القدرة على التنفيذ. وعلى النقاش من ذلك فإن ثمة بلداناً أخرى قد تكون في وضع يتيح لها الإسهام بمزيد من الموارد في التعاون، ومن ثم لا تحتاج إلى هذه المستويات العالية من الموارد العامة. وذكر وفدان أنهما يتطلعان إلى المناقشة المقترحة في الدورة القادمة للمجلس بشأن معايير تخصيص الموارد العامة، وذكر أحد هما أنه يساوره القلق لعدم كفاية مستويات الموارد المخصصة لأقل البلدان نمواً. وطلب الوفد نفسه تأجيل الموافقة على مخصصات الموارد العامة للبلدان التي يجري استعراضها إلى أن يقوم المجلس باستعراض الخطة المتوسطة الأجل. واقتراح أحد المتكلمين أن تشير المذكرة القطرية إشارة أكثر تحديداً إلى سياسات الحكومات وإلى ما تسهم به الميزانيات الحكومية في مختلف البرامج التي يقترح أن تقدم إليها اليونيسيف المساعدة.

٤٥ - وذكر النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج أن الأمانة تسلم بأن موارد اليونيسيف غير قادرة على مواجهة جميع جوانب الأهداف القطرية المتعلقة بالطفل والمرأة وأن الأدوار التي يقوم بها الشركاء الآخرون، سواء في حالة الشراكات المتعددة الأطراف أو الشراكات الثنائية، هي أدوار هامة جداً

ويتعين تنسيقها. وأضاف أن الخطة الرئيسية للعمليات التي يتم وضعها لكل برنامج قطري تفصل الطرق التي تستخدم بها موارد اليونيسيف المحددة.

٤٦ - وأوصى أحد الوفود بأن تشتمل المذكرة القطرية على تحليل أقوى للدروس المستفادة من التعاون البرنامجي في الماضي ومن التقييمات النهائية للبرامج. واستشهد وفد آخر بالمذكرة القطرية لبوتان كمثل يعكس الإطار التخطيطي للحكومة وتنسيق أدوار مختلف المانحين، وتساءل عن مدى استخدام هذا النهج في البرامج القطرية الأخرى. وذكرت عدة وفود أخرى أن كثيراً من المذكرات القطرية تبدو مسرفة في الطموح ولا تقدم أدواتاً استراتيجية مدرورة لتعاون اليونيسيف. كذلك وأشارت هذه الوفود إلى انعدام الأهداف الممكنة التحقيق والقابلة للقياس، وذكرت أن نطاق أهداف التعاون ينبغي أن تكون أكثر وضوحاً في توصيات البرامج القطرية. وأضافت أن المذكرة القطرية ينبغي أن تظهر بمزيد من الوضوح العلاقة بين تعاون اليونيسيف وأدوار المانحين الآخرين المتعدد الأطراف والثنائيين. وفي هذا الصدد، حيث وفد آخر على أن تعرض المذكرة القطرية صورة أوضح للأنشطة المقترحة لليونيسيف وخطط الحكومة المتقدمة والمانحين الآخرين حتى تكون هذه المذكرة توضيحاً لنمط من الشراكات الأوثق. وذكر أحد الوفود أن المذكرات القطرية لا تظهر بوضوح الأولوية التي تعطيها اليونيسيف لأفريقيا، وطلب إيضاحاً بشأن الدعم الذي تقدمه اليونيسيف إلى مبادرة باماكيو من المقر وعلى المستويات الإقليمية. وأضاف أن نوعية المذكرات القطرية ليست متجانسة بما فيه الكفاية وأن بعضها أكثر دقة من غيره من حيث البيانات.

٤٧ - وذكر وفد آخر أن المذكرات القطرية هي تعبير عن نوايا طيبة أصبحت فيها الدعوة واستراتيجيات بناء القدرات أكثر بروزاً، ولكن من الصعب تبيان الكيفية التي تترجم بها هذه الاستراتيجيات إلى الواقع. وأضاف أن من المهم تقدير أثر الدروس المستفادة عن طريق تقييم المخاطر وتحليل الفوائد. وذكر متكلماً آخر أن الموضوعات الرئيسية للاستراتيجية والتركيز الجغرافي أو التخطيطية الجغرافية للمذكرات القطرية ينبغي أن تكون أكثر وضوحاً. على أن وفداً آخر ذكر أن المذكرات القطرية لا يفترض فيها أن تقدم تفاصيل البرنامج المقترن، ولكنها أطر من المسلم به أنها مسرفة في الطموح والاتساع في بعض الحالات. وأضاف أن توصيات البرامج القطرية ينبغي أن تبين بمزيد من الوضوح الكيفية التي تسهم بها المساعدة المقدمة من اليونيسيف، بمواردها المحددة، إسهاماً متميزاً، وخاصة فيما يتعلق باستراتيجيات بناء القدرات والتمكين.

٤٨ - وعلقت عدة وفود بأن المذكرات القطرية لا تبين بما فيه الكفاية الصلة بين البرامج القطرية المقترنة ومتابعة المؤتمرات العالمية الأخيرة للأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالدعم الحاسم الذي تقدمه اليونيسيف لحقوق الطفل، وذكر أنه لا ينبغي لليونيسيف أن تقلل دعمها لبقاء الطفل في أفريقيا، لأن تحقيق أهداف المؤتمر العالمي من أجل الطفل لا يمكن أن تتحقق بشكل كامل بدون دعم من اليونيسيف على المستوى القطري. وذكر أحد المتكلمين أن كثيراً من المذكرات القطرية لا تظهر في استراتيجياتها بشكل كافٍ صلة هذه الاستراتيجيات بالسياسات العالمية لليونيسيف فيما يتعلق بالصحة والتعليم والمياه المرافق الصحية البيئية. وفي نفس السياق ذكر أحد الوفود أن المذكرات القطرية لا تبين

بما فيه الكفاية أوجه اختلاف الاستراتيجية المقترحة عن الاستراتيجية الماضية. وذكرت بعض الوفود أن المذكرات القطرية لا تتصدى بما فيه الكفاية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز)، بما في ذلك الصلات القائمة بين ذلك وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز). وأعربت وفود أخرى عن قلقها لعدم الإشارة إلى متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخاصة فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمرأة. على أحد الوفود أعرب عن قلقه لأن الجوانب التقليدية من تعاون اليونيسيف في الخدمات الصحية والتعليمية لم يتم تطويرها بدرجة كافية في كثير من المذكرات القطرية.

٤٩ - ذكر النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج أن مواجهة اليونيسيف لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) هي جزء هام من كثير من المذكرات القطرية، ومنها على سبيل المثال مذكرات زامبيا وملاوي وناميبيا وبعض بلدان شرق آسيا، ومن المبادرات دون الإقليمية مثل مبادرة ميكونغ. وأضاف أن اليونيسيف قد عززت قدرتها في منطقة غرب ووسط أفريقيا بتعيين مستشار إقليمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والصحة الإنجابية.

٥٠ - ذكر عدد من الوفود أن عملية التشاور خلال إعداد المذكرات القطرية لم تشارك فيها بالقدر الكافي وكالات المعونة الثنائية أو غيرها من جماعات المانحين، وإن كانت العملية مرضية في بعض الحالات. وذكر أحد الوفود أن ثمة أمثلة لم تشارك فيها الحكومة المتلقية نفسها اشتراكاً كاملاً، وأضاف أن هذه الملاحظة لم يقصد بها النقد الشديد وإنما قدمت على سبيل النصيحة. على أن وفداً آخر قد قيم نوعية المشاورات على المستوى القطري بأنها آخذة في التحسن. وذكر أحد المتكلمين أن المذكرات القطرية ينبغي بالنسبة لبلدان معينة أن توضح الصلة بين اليونيسيف وبرنامج المعونة الثنائي الخاص بالبلد. واقتراح وفدان أن تقدم المذكرات القطرية وصفاً أكمل لعملية التشاور.

٥١ - ذكر النائب المؤقت للمدير التنفيذي لشؤون البرامج أنه منذ اعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/١٩٩٥ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ لم يكن هناك وقت كاف للتوسيع في إتاحة فرص المشاركة حيث إن كثيراً من عمليات إعداد البرامج القطرية كانت قد بدأت بالفعل في ذلك الوقت. على أنه وأضاف أن الحكومات المتلقية قد رحبت بعملية الإعداد الجديدة، وأنه يتبيّن من التغذية المرتدة الآتية من المكاتب القطرية لليونيسيف أنه كانت هناك مجموعة غنية من الخبرات في تحسين جانب المشاركة من تلك العملية. وذكر على سبيل المثال، أنه كانت هناك مشاركة واسعة من جانب الحكومات المحلية في ٢٣ بلداً وأن المنظمات غير الحكومية المحلية قد شاركت في ٣٠ عملية. ومن ناحية أخرى فقد اشترك المنسق المقيم ووكالات الأمم المتحدة الأخرى في جميع العمليات القطرية. وفي كثير من الحالات شارك عدد كبير من الشركاء المانحين، سواء في الشراكات المتعددة الأطراف أو الشراكات الثنائية، إما من خلال وكالات المانحين الثنائية أو من خلالبعثات الدبلوماسية، ولكن مستوى المشاركة لم يكن واحداً في جميع الأحوال. وأضاف أن الواقع فيما يبدو هو أن محتوى المذكرات القطرية يركز على محتوى الاستراتيجية البرنامجية أكثر مما يركز على

عملية المشاركة في إعداد الاستراتيجية البرنامجية. وذكر أن المذكرات القطرية سوف تتصدى في المستقبل لعملية المشاركة بمزيد من الاتساق.

٥٢ - ولدى النظر في مدى كفاية مزيج الاستراتيجيات والوزن المعطى لكل منها، ذكر أحد الوفود أن دور المجلس التنفيذي هو ضمان أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي والتشاور قد تمت على الصعيد القطري مع الحكومة والشركاء المانحين الآخرين، وبالتالي من أن المذكرة القطرية متسقة في تطبيق السياسات البرنامجية لليونيسيف، وذكر أن ثمة ما يشير إلى أن المذكرات القطرية قد أخذت تزداد تركيزاً على التواهي الاستراتيجية. على أنه أشار إلى أن ثمة تفاوتاً كبيراً بين المذكرات القطرية فيما يتعلق بمدى بيان الخيارات الاستراتيجية. وأضاف أن تطبيق استراتيجيات تقديم الخدمات وبناء القدرات والتمكين لا يتعرض حتى الآن عرضاً متسقاً في المذكرات القطرية. وقال إنه يتبع بوجه عام أن تظهر المذكرات القطرية بمزيد من الوضوح المزيج الاستراتيجي لل استراتيجيات باستخدام لغة التقييم التي يستخدمها المانحون المتعددون بمزيد من الاتساق. وأضاف أن المذكرة القطرية هي وسيلة يثبت بها المكتب القطري لليونيسيف مسؤوليته عن تطبيق سياسات اليونيسيف، وهذا جزء هام من مبادرة التفوق الإداري. وحدد وفد آخر أهم التحسينات الالزامية في المذكرات القطرية بأنها الدليل على وجود علاقة واضحة مع الخطة الإنمائية للحكومة ومع أنشطة المانحين الآخرين؛ ووضوح التركيز الموضوعي والتركيز الجغرافي؛ ووصف التغييرات التي حدثت في النهج المتعلقة بالاستراتيجيات بين البرامج السابقة والبرامج المقترحة؛ ووصف العلاقة الواقعية بين نطاق أهداف البرنامج ومستوى الموارد المقترحة؛ والشرح الواضح لمزيج الاستراتيجيات والوزن المعطى لكل منها. وأثنى وفد آخر على التركيز الأقوى بوجه عام على بناء القدرات والتمكين والدعوة، ولكنه ذكر أن الإيضاحات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاستراتيجيات كانت ضعيفة في بعض الحالات.

أفريقيا

٥٣ - عرضت على المجلس التنفيذي مذكرات قطرية بشأن جزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وسان تومي وبرينسيبي وليسوتو وملاوي وناميبيا في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (E/ICEF/1996/P/L.1-E/ICEF/1996/P/L.8)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج والسنغال وغابون وغينيا في منطقة غرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى (E/ICEF/1996/P/L.15). وألقى المديرون الإقليميون لشمال أفريقيا والجنوب الأفريقي وغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى بيانات تمهيدية.

٥٤ - وكانت هناك عدة تعليقات عامة على المذكرات القطرية الخاصة بأفريقيا. فقد ذكر أحد المتكلمين أن المبادئ التوجيهية التي انتهت إليها مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية لم تتبع، كما أن التزامات اليونيسيف بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلقة بمتلازمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) ينبغي أن تتعكس في استراتيجيات البرامج القطرية. وشدد أحد المتكلمين على ضرورة النظر إلى أفريقيا في مجتمعها دون فصل القارة إلى مناطق جغرافية؛ وأضاف أن اليونيسيف بحاجة إلى استراتيجية لتعينة الموارد من أجل أفريقيا في مجتمعها ومن أجل أفراد البلدان وأقلها نمواً في

أفريقيا. وذكر أن ثمة حاجة إلى تحديد البلدان ذات الأولوية في أفريقيا، وأن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال المناقشات الإقليمية. وذكر أحد الوفود أن بلدان أفريقيا لها احتياجات كبيرة وأن استراتيجيات مواجهة هذه الاحتياجات سوف تختلف باختلاف أوضاع كل بلد وأولوياته. وأضاف أن المقارنة بين البلدان المختلفة ليست مقارنة سليمة نظراً لاختلاف أولويات تلك البلدان. وقال إن الموارد المالية المسقطة بالذكريات القطرية مصرفة في الطموح؛ في بعض البلدان تحتاج من الأموال التكميلية إلى أكثر مما تحتاج إليه البلدان الأخرى، ولكن البرمجة تكون عملية صعبة حيث لا يكون هناك تأكيد لمدى توافر الأموال اللازمة. وذكر أنه في البلدان الميسورة نسبياً يكون الاعتماد على القطاع الخاص في جمع التبرعات خياراً جيداً. وأضاف أن عمليتي الرصد والتقييم ينبغي أن تكونا عنصرين في جميع المذكريات القطرية. وتساءل أحد الوفود عما إذا كانت هناك ضرورة للتوصل إلى نهج أكثر تلاقياً في سياسات دعم التمكين للمجتمعات المحلية الأساسية وتحقيق اللامركزية في عمليات الإدار، من ناحية، وتعزيز قيمة التدخل من جانب الشركاء من غير الدول (المنظمات غير الحكومية، والهيئات الدينية، والسلطات اللامركزية) تدخلاً فعالاً، من ناحية أخرى. وأكد الوفد نفسه على أهمية الأخذ بنهج في الأنشطة أكثر اعتماداً على النواحي الكيفية، وذلك نظراً لعدم إمكانية الاطمئنان إلى الإحصاءات في كثير من البلدان، وبه إلى أهمية الدعم الذي تقدمه اليونيسيف في تعزيز مبادرة باماكيو.

٥٥ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لجزر القمر، ذكر أحد الوفود أن هذه المذكرة القطرية تصف نهجاً قطاعياً أكثر مما تصف نهجاً استراتيجياً. وأعرب وفد آخر عن قلقه إزاء ارتفاع معدل نمو السكان في جزر القمر وتساءل عن احتمالات التنمية المستدامة في السنوات الخمس القادمة. وسأل الوفد عن الكيفية التي ستتعاون بها اليونيسيف مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواجهة المشكلة.

٥٦ - وذكر أحد الوفود أن الأهداف الواردة في المذكرة القطرية لليسوتو مصرفة في الطموح بالنسبة لإطار زمني مدته خمس سنوات. وقال إن المذكرة القطرية لا تشمل إطاراً للرصد والتقييم وهو ما ينبغي أن يشمله البرنامج القطري. وأيد وفد آخر الاتجاه العام للاستراتيجية، ولكنه شدد على ضرورة التنسيق الوثيق مع الوكالات الدولية الأخرى ومع المانحين. وسأل المتكلم عن الكيفية التي يتلاءم بها البرنامج المقترن مع برامج الاستثمار القطاعية التي يجري بحثها بالنسبة للتنمية في ليوسونتو وكيفية تلاقيه الاستراتيجية القطرية المقترنة مع تلك البرامج.

٥٧ - وأيد وفد آخر تأكيد البرنامج القطري لملاوي على زيادة الوعي على صعيد المجتمع المحلي، وأوصى بالاستثمار في مشاركة المجتمع المحلي في إطار البيئة السياسية المتغيرة. وقال المتكلم إنه ينبغي أن يتضمن البرنامج القطري إطاراً للرصد والتقييم. وذكر وفد آخر أن المذكرة القطرية تقدم مزيجاً جيداً من الاستراتيجيات ولكن الصلة بين الاستراتيجيات والتدخلات المقترنة وبين التدخلات والميزانيات الماضية والراهنة ليست واضحة بما فيه الكفاية. وسأل متكلم تحدیداً عما تتطلبها عملية بناء القدرات والتمكين كما تسأله عما إذا كان اليونيسيف ميزة نسبية في دعم استراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة. وأشار وفد ثالث إلى أن بعثته في ملاوي أفادت بأن الدعم الذي تقدمه اليونيسيف حالياً في مجالات مثل متلازمة نقص

المناعة المكتسب (إلإيدز) والصحة والتغذية هو دعم فعال وهام وينبغي أن يستمر. وأضاف أنه ينبغي لليونيسيف أن تقلل من مبادراتها الجديدة وأن تركز على المجالات التي تكون لها فيها ميزة نسبية مع ترك المجالات الجديدة للوكالات الدولية الأخرى. وذكر أنه يتبع أن ينظر البرنامج نظرة أكثر واقعية إلى قدرة وزارة الصحة على توفير الخدمات الأساسية. وأضاف أنه لم يكن هناك فيما يبدو تشاور كاف مع المانحين فيما يتعلق بوضع البرنامج الجديد. وتكلم ممثل مجموعة من الدول في نقطة نظام ذكر أن الإيماءات السياسية التي انطوت عليها كلمة أحد المتكلمين غير مقبولة.

٥٨ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لناميبيا، ذكر أحد الوفود أن الاستراتيجيات البرنامجية لا ترتبط بالأهداف ارتباطاً واضحاً بما فيه الكفاية، كما أن عناصر البرنامج لا ترتبط ارتباطاً كافياً بالاستراتيجيات. وأضاف أن الأهداف تبدو مسرفة في الطموح بالنسبة لإطار زمني مدته خمس سنوات. وقال إنه ينبغي أن يتضمن البرنامج عنصري الرصد والتقييم. وأضاف أنه ينبغيبذل جهد أكبر لتحقيق "الربط المتبادل" بين عناصر البرنامج المختلفة في توصيات البرامج القطرية، كما ينبغي وصف خطط الميزانية الحكومية ومخصصاتها من أجل مجالات البرنامج. وذكر وفده آخر أن التركيز على بناء القدرات والدعم المؤسسي وحقوق الطفل هو تركيز يدعو إلى التفاؤل، ولكنه أوصى بالتوسيع في عملية تحديد الأولويات من خلال مجموعة صغيرة من التدخلات. وأضاف أنه ينبغي لليونيسيف أن تخطط دعمها على الصعيد المركزي بعناية مع الحكومة وأن تحدد الإسهامات الحكومية في البرنامج. وذكر أنه ينبغي لليونيسيف أن تعتمد أسلوب "تحليل الإطار المنطقي" بالنسبة للتخطيط وهو الإطار الذي يستخدمه المانحون في ناميبيا. وذكر وفده آخر أنه ينبغي لليونيسيف أن تؤكد على دعم التدابير التي تتخذ لتخفيض المعدل المرتفع لحمل المراهقات، وهو عامل يسهم في ارتفاع معدل التسرب بين المراهقات في المدارس الثانوية.

٥٩ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية لسان تومي وبورنيسيبي، ذكر أحد الوفود أنه ينبغي زيادةوعي الشركاء الرئيسيين بأهمية تحسين نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة، وخاصة في مجال الصحة والتعليم الأساسي.

٦٠ - وأشارت وفود عديدة على مذكرة القطرية لجنوب إفريقيا وذكرت أن هذه المذكرة تقدم استراتيجية واضحة جداً وتحديداً واضحاً لدور اليونيسيف ومجموعة مناسبة من التدخلات التي تأخذ في الاعتبار الخطط الخاصة لجنوب إفريقيا. وأشارت هذه الوفود إلى أن المذكرة القطرية قد أعدت إعداداً جيداً وينبغي أن تكون مثلاً يحتذى. واعتبرت هذه الوفود أن إدراج الأعمال المتعلقة ببناء القدرات على صعيد الأقاليم وجود سياسة موحدة فيما يتعلق بنمو الطفل بما عنصران إيجابيان. وأشارت إلى أنه يتبع وضع إطار للرصد والتقييم. وذكر وفده آخر أن الشراكة القائمة مع اللجنة الوطنية لحقوق الطفل كان ينبغي ذكرها في المذكرة القطرية والاعتراف للشركاء الآخرين بدورهم. وأضاف أنه ينبغي أن يكون القسم المتعلق بالدروس المستفادة أكثر تحديداً وأن تركز المذكرة القطرية على عدد أقل من المجالات مثل نوعية التعليم الأساسي والدعم المقدم إلى الأطفال الذين يعيشون ظروفاً عصيبة وبناء القدرات على الصعيدين المركزي والم المحلي. وطالب وفده آخر بالتنسيق الوثيق مع المانحين الآخرين، وتساءل عن مدى

الاتساق بين النهج "الرأسيّة" مثل برامج المغذيات الدقيقة مع النهج الأوسع المتعلق بتحسين الرعاية الصحية الأولية. وأعرب أحد المتكلمين عن شكوكه فيما يتعلق بالاستراتيجية المقترنة قائلاً إن الأولويات الوطنية لم تحدد بعد تحديداً كاملاً وأن ثمة خطاً من حدوث ازدواج وتدخل بين المانحين بسبب المرحلة الانتقالية. وذكر أن تحديد إطار البرامج بخمس سنوات قد يكون مسرفاً في الاتساع في هذه المرحلة وأنه قد يكون من الأفضل اعتماد برنامج انتقالٍ.

٦١ - وفيما يتعلق بالمذكورة القطرية لجمهورية تنزانيا المتحدة، أعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالتركيز القوي والمناسب على بناء القدرات على مستوى الحكم المحلي، وعلى إصلاح القطاع الاجتماعي، وعلى التعاون بين المانحين. على أنه أضاف أن المذكورة القطرية لا تقدم توضيحاً للسياسات ولا شرحاً كافياً للكيفية التي ستوضع بها الاستراتيجيات موضع التنفيذ. وتساءل وقد آخر عن مؤشرات الإنجاز التي ستستخدم لقياس مدى فعالية الأشكال المختلفة من الدعوة، مثل نهج الـ"٢٠/٢٠". كذلك تسأله متكلم عن مدى التحول عن الدعم المباشر لتقديم الخدمات نظراً لحالة قطاع الصحة العامة في البلد. وأيد متكلم آخر تأكيد المذكورة القطرية على دور اليونيسيف في عمليتي بناء القدرات والتمكين.

٦٢ - وأعربت عدة وفود عن ترحيبها بمزيج الاستراتيجيات في المذكورة القطرية لزامبيا. وأثنى أحد الوفود عن عملية تحليل الحالة وعلى محتوى هذا التحليل. على أن وفداً آخر طلب تبنيه الحكومة إلى تجديد التزامها بالرعاية الصحية الأولية وبالتعليم والإصلاح الزراعي. وأعرب وقد آخر عن موافقته على مزيج الاستراتيجيات وعلى التأكيد على بناء القدرات واتفاقية حقوق الطفل، ولكنه طالب بشرح أوضح للكيفية التي ستوضع بها الاستراتيجيات موضع التنفيذ والكيفية التي تتحقق بها الاستدامة. وأشار وقد آخر إلى أن عملية المناقشة مع الشركاء على الصعيد القطري سوف تستمرة في الشهور القادمة قبل تقديم توصيات البرامج القطرية. وأشارت عدة وفود أخرى إلى التأكيد القوي على الصحة والشرح الجيد لاستراتيجية البرنامج الصحي. على أن هذه الوفود أعربت عن قلقها لإغفال المذكورة لذكر الإصلاحات الجارية في السياسات القطاعية في مجال الصحة وتحالف الشركاء من المانحين الذين يقدمون الدعم لهذه الإصلاحات ومنهم اليونيسيف. كذلك أشير إلى انعدام المناقشة بشأن سياسة زامبيا وما خصصته من اعتمادات الميزانية، وهو ما ينبغي أن يرتبط باستراتيجيات البرنامج القطري لضمان الملكية. وذكر الوفد نفسه أن اليونيسيف تفتقر بالعمل فيما تبدو وأن الإشارات إلى التعاون تبدو وكأنها إشارات إلى أنشطة سبق الإطلاق بها. وكانت هناك دعوة إلى توضيح الاستراتيجية البرنامجية لليونيسيف وربطها بالخطط الوطنية لزامبيا في كل قطاع. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي للبرنامج التوسيع في عملية تحديد الأولويات، كما ذكر أن الأهداف تبدو مسرفة في الطموح فيما يتعلق بالأهداف المحددة للتمويل التكميلي. وأثنى وقد آخر ثناء خاصاً على الأعمال الجارية التي تقوم بها اليونيسيف في مجال البحث والمعلومات ومنها، على سبيل المثال، ما تقوم به بالنسبة لمسألة تعليم الفتاة.

٦٣ - وذكر أحد المتكلمين أن تأكيد اليونيسيف على تطوير السياسة التعليمية في جمهورية أفريقيا الوسطى ينبغي أن يربط بالجوانب العملية للتنفيذ. وقال إن تخفيض نسبة الطلبة/المدرسين قد لا تكون

واقعية نظراً للحالة الاقتصادية الراهنة ولكون أغلبية أولياء الأمور في حالة من الفقر لا تسمح لهم بدفع المصاريف المدرسية.

٦٤ - وأشار أحد الوفود إلى خطط اليونيسيف لدعم إصلاح السياسة الاجتماعية في القطاعات الاجتماعية الرئيسية بكوت ديفوار، ولكنه تساءل عما تقوم به اليونيسيف لتعزيز التعاون مع المانحين الرئيسيين في إصلاح القطاع الاجتماعي.

٦٥ - وذكر وفد آخر أن البرنامج الجديد في غابون يتبع فرصة لتبنيه المانحين الرئيسيين الآخرين إلى ضرورة وضع السياسات، وخاصة فيما يتعلق بقطاعي الصحة والتعليم.

٦٦ - وأشار أحد المتكلمين إلى الأهمية الحاسمة للتعليم الأساسي في برنامج اليونيسيف في غينيا، وأعرب عن أمله في أن تبذل محاولة لإقامة صلة بين التعليم الأساسي والتعليم الفني. كذلك شدد المتكلم على أهمية الحوار مع المجتمع المدني، على اعتبار أن هذا الحوار عنصر أساسي في استراتيجيات التنمية البشرية المستدامة والتمكن للمجتمعات المحلية. وطلب الوفد معلومات عن الخطوات التي ستتخذها اليونيسيف لضمان إجراء هذا الحوار وتعزيزه.

٦٧ - وشدد أحد الوفود على أنه ينبغي لليونيسيف وغيرها من الجهات المانحة أن تكفل الإمداد باللقاحات لمواجهة احتياجات الأطفال في نيجيريا. وأضاف أن الأزمة في شراء اللقاحات قد أدت إلى انخفاض معدل توافر هذه اللقاحات في العديد من المناطق. وذكر أن دور اليونيسيف في التحسين ضد الحصبة في البلدان المتأثرة بحالات الطوارئ قد أظهر أن الأنشطة الإنمائية المنتظمة، وخاصة في مجال الصحة، يمكنها أن تخف آثار الكوارث. وأضاف أن المحافظة على الخدمات الأساسية أمر هام في نيجيريا.

٦٨ - وطلب أحد الوفود مزيداً من المعلومات عن اجتماعات التنسيق التي يعقدها المانحون في السنغال. وقال إن من المهم بالنسبة لفريق اليونيسيف في ذلك البلد أن يتقاسم خبراته عن طريق الاشتراك اشتراكاً أنشط في هذه الاجتماعات. وتكلم ممثل السنغال مؤيداً المذكرة القطرية لبلده، التي قال عنها إنها جاءت نتيجة عملية طويلة وشاقة تحقق فيها التعاون الوثيق بين الحكومة واليونيسيف وسائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وسائر قطاعات المجتمع المدني. وأضاف أن المذكرة تتضمن الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة. وذكر أن البرنامج سيستخدم في تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وتنفيذ قرارات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٦٩ - عرضت على المجلس التنفيذي ١٢ مذكرة قطرية خاصة بالأرجنتين وأوروغواي وبليز وبنما وجامايكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا ونيكاراغوا (E/ICEF/1996/P/L.16-E/ICEF/1996/P/L.27).

باختصار الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المنطقة، والتقدم المحرز نحو أهداف منتصف العقد ونحو أهداف العقد، والتعاون مع المنظمات الأخرى، والاتجاهات البرنامجية.

٧٠ - وأعربت وفود كثيرة عن شكرها للمديرة الإقليمية للعرض الذي قدمته، واقتصرت أن يصبح الرسم البياني الذي أعدته بشأن عملية التشاور نموذجاً للتقارير التي تقدم إلى المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة.

٧١ - وفي التعليقات العامة على المنطقة، أبرزت وفود مختلفة التحسن الهام الذي تحقق في مؤشرات صحة الطفل التي أفادت من دعم اليونيسيف، كما أبرزت في مقابل ذلك بعض المشاكل التي ما زالت مستمرة مثل الفقر المتزايد وازدياد العنف وانتهاك حقوق الطفل، وخاصة حقوق السكان المحليين. كذلك أشير إلى ضرورة تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد. وأعربت جميع الوفود التي تناولت الموضوع عن تقديرها لزيادة التركيز على حقوق الطفل والمرأة، وحثت اليونيسيف على زيادة جهودها في هذا المجال، بما في ذلك حالة الأطفال الذين يعيشون ظروفًا عصبية و العنف الموجه ضد الأطفال والنساء. وأشارت معظم الوفود عن قلقها لارتفاع معدلات الوفيات النفايسية في المنطقة، وأشارت إلى أن هذه المشكلة تتطلب عناية خاصة من الحكومات ومن اليونيسيف، وهو ما تدعوه إليه مبادرة الأمومة السالمة، والسياسة الصحية لليونيسيف، ومتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة زيادة التأكيد على الصحة الإنجابية، وخاصة في أمريكا الوسطى. وحثت وفود كثيرة اليونيسيف على مواجهة المشاكل الحرجة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) وأثرها على الأطفال. وذكرت عدة وفود أن المذكرات القطرية لعدد من البلدان لا ترد بها أهداف صريحة أو أهداف قابلة للقياس أو معايير للاستدامة.

٧٢ - ذكرت عدة وفود أن مستويات التمويل التكميلي مصرفة في التفاؤل. وأشار عدد من الوفود إلى أنه سيكون من المفيد وجود تفهم أفضل لمعايير تحديد مستويات التمويل التكميلي التي هي مستويات عالية فيما يبدو. وأعرب متكلم آخر عن ترحيبه بالدور الاستراتيجي الحافز الذي تقوم به اليونيسيف، بما في ذلك عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات، وما تقوم به في مجال جمع التبرعات من القطاع الخاص كاستراتيجية لتعبئة الموارد داخل البلدان.

٧٣ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للاتجاه العام للبرنامج القطري لبليز وأوصى بمزيد من التركيز والتبسيط في التدخلات حيثما كان ذلك ممكناً. وأشار أحد المتكلمين إلى أن المذكورة القطرية ينبغي أن تكون تعبيراً عن الخيارات الاستراتيجية وأن تستخدم فيها التسميات المستخدمة في تقييم المانحين المتعددين، واقتصر أن يكون التعبير عن الحساسية للمسائل المتعلقة بالجنسين وعن الرصد على مستوى الأنشطة لا الاستراتيجيات.

٧٤ - وأشار أحد الوفود إلى السياق الوطني لـكوسناريكا، فتحدث عن أوجه التقدم الكثيرة التي تحققت في البلد، ولكنه حذر من أن الاستدامة تمثل مشكلة، وأشار إلى التدهور في مستوى التعليم. وأضاف أن المبادرة الرائدة التي تمثل في إنشاء مكتب أمين مظالم لشؤون الطفل مبادرة تستحق الثناء، وأشار إلى أن هذه التجربة ينبغي تقاسمها مع البلدان الأخرى. كما أشير إلى التنسيق الجيد بين البنك الدولي والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية في كوسناريكا. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي لليونيسيف أن تبحث مدى قدرتها في الميدان، وسائل عن الكيفية التي تخطط بها اليونيسيف لتنفيذ أنشطتها المبينة في المذكرة القطرية.

٧٥ - وشدد أحد الوفود على أهمية رصد تأثير التغيرات الاقتصادية على حالة الطفل والمرأة في كوبا، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم. وتساءل المتكلم أيضاً عما إذا كانت الأهداف الواردة بالمذكرة القطرية أهدافاً واقعية بالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة للبرنامج. وذكر متكلماً آخر أن المذكرة القطرية أبانت بوضوح مزاج الاستراتيجيات الخاصة بـكوبا وتعميل هذا المزاج، وأيد هذه المذكرة القطرية تأييدها صريحاً. كذلك أعرب هذا الوفد عن قلقه لأنها يار مستوى صحة الطفل والمرأة نتيجة للقيود الاقتصادية.

٧٦ - ذكرت بضعة وفود أن برنامج الجمهورية الدومينيكية يعتبر برنامجاً طموحاً بالنظر إلى الموارد المحدودة المتاحة. وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه للتصدي لمشكلة العنف الموجه ضد المرأة، وتساءل عما إذا كان معدل وفيات الأمهات قد لقي العناية الكافية في ضوء ارتفاع هذا المعدل ارتفاعاً غير عادي في ذلك البلد. وأشار الوفد نفسه إلى ارتفاع عدد الأطفال الذين يعيشون ظروفاً عصبية (١.٨ مليون) واقتصر أن تعطى أولوية أكبر لهذه المشكلة.

٧٧ - وفيما يتعلق بالمذكرة القطرية للسلفادور، أوصى عدد من الوفود بإعطاء أولوية أكبر للصحة الإنجابية للمرأة. وطلب أحد الوفود إيضاحاً لمعايير اختيار البلديات التي حددت باعتبارها ذات أولوية وعددها ٤١ بلدية، وذكر أنه ينبغي أن يكون هناك تنسيق وثيق مع الشركاء الآخرين العاملين في هذه المجالات. وأضاف أنه يتبع إجراء مشاورات وثيقة مع الشركاء الآخرين الثنائيين ومتعدي الأطراف عند وضع البرنامج القطري في صيغته النهائية لتجنب الازدواج. كذلك أشير إلى ضرورة وجود مؤشرات لرصد نجاح البرنامج. وأوصى أحد الوفود بإدماج نظم الرصد المشار إليها في المذكرة القطرية في النظم القائمة.

٧٨ - ذكرت عدة وفود أنه ليس من الممكن حتى الآن تحديد الكيفية التي يمكن بها تحقيق الأهداف المقترحة لغواتيمالا أو المؤشرات التي تم تحديدها لرصد المنجزات المتوقعة في نهاية برنامج التعاون. وأشار أحد المتكلمين مع القلق إلى عدم كفاية التأكيد على أثر العنف على الأطفال، واقتصر أن يوجه مزيد من العناية إلى تعليم السكان المحليين وإلى حالة الأطفال الذين يعيشون ظروفاً عصبية. وأكد وفد آخر على أهمية الاستدامة، نظراً لضعف المؤسسات في غواتيمالا. كذلك أشير إلى أهمية التنسيق بين قطاعات المجتمع المختلفة والمشاريع التي تتطلب تواافق الآراء بين مختلف القطاعات. وأعربت عدة وفود عن اهتمامها بزيادة الحوار في الميدان خلال ما تبقى من عملية إعداد البرنامج.

٧٩ - وأشارت عدة وفود مع الارتياح إلى التأكيد على حقوق الطفل والمرأة في نيكاراغوا. على أن أحد المتكلمين ذكر أنه ينبغي توجيهه مزيد من العناية إلى المراهقات وإلى العنف الموجه ضد المرأة. وأثنى متكلم آخر على تركيز المذكرة القطرية على الفقر، وتساءل عما إذا كان التركيز على تخفيف حدة الفقر يتسمق مع السياق الوطني لعملية التحول إلى القطاع الخاص ومع اعتبارات استرداد التكاليف. وأشار عدد من الوفود إلى التفاوت بين البيانات المتعلقة بالفقر والمؤشرات الاجتماعية المقدمة في تحليل الحالة والبيانات المستمدة من مصادر أخرى مثل المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي التي تشير إلى أن الحالة أخطر مما تصوره المذكرة القطرية. ووصفت وفود مختلفة مزدوج الاستراتيجيات المقترن بأنه حسن التوازن. وأكد أحد الوفود على أهمية بناء القدرات وزيادة كفاءة المؤسسات وفعاليتها. وذكر عدد من الوفود أن البرنامج يعتبر برنامجاً طموحاً. وكان من رأي متكلم آخر أن ثمة حاجة إلى مزيد من تحديد الأولويات، وأشار إلى أن خبرة اليونيسيف في الماضي ينبغي أن تكون عوناً في تحديد المجالات التي تكون فيها لليونيسيف مزاياً نسبية. وأضاف أن المذكرة القطرية ينبغي أن تكون أكثر توجهاً نحو المشاكل وأن تبين بمزيد من الوضوح الكيفية التي تخطط بها اليونيسيف لتنفيذ ما تقتضي. وأشار وفد آخر إلى أهمية المؤشرات في قياس التقدم. وتساءل عدد من الوفود عما إذا كانت قد وجهت العناية الكافية إلى الأنشطة المتعلقة بالصحة الإنجابية كما جاءت في الاستراتيجية الصحية لليونيسيف. وتساءل أحد الوفود عن سبب تأكيد المذكرة على دعم الصنوف الأولى بالمدارس الابتدائية، واقتصرت متكلم آخر الأخذ بنهج أكثر شمولًا فيما يتعلق بالتعليم. وأشار أحد الوفود إلى المكاسب التي تحققت في التغطية بإمدادات المياه، وذكر أنه يتسع تحقيق مكاسب مماثلة في مجال المرافق الصحية، وتساءل عما هو مقترن لتحسين هذه الوضع. وذكر أنه ينبغي التسلیم بضرورة التنسيق الفني بين الشركاء، بما في ذلك برامج المساعدة الثانية، كما ينبغي الاعتراف بضرورة التعاون مع المؤسسات والبرامج دون الإقليمية.

٨٠ - وعلق عدد من الوفود تعليقات إيجابية على الاتجاه العام لمزدوج الاستراتيجيات المقترن في المذكرة القطرية بينما. وأعرب بعض المتكلمين عن ارتياحهم لزيادة التركيز على تعليم الأطفال وعلى مجتمعات السكان المحليين. وأشار متكلم آخر مع التأكيد إلى زيادة تعبئة الموارد.

٨١ - وذكر أحد الوفود أن المذكرة القطرية لأوروغواي لا تتعلق تعليقات موضوعية على المسائل المتعلقة بالجنسين وعلى حقوق المرأة. وذكر أن الإشارة إلى "منظور للجنسين [يشجع] الأنشطة المحددة التي تستهدف التمكين للفتاة والمرأة" ليس مقنعاً. وذكر وفد آخر أنه كان يمكن تعلم المزيد من الدروس المستفادة من فترة التعاون السابقة. وذكر أن تعاون اليونيسيف ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مظاهر التقدم التكنولوجي التي تحققت في البلد. وأضاف أن حماية الطفل مسألة هامة، ولكن ينبغي توجيه العناية أيضاً إلى تكافؤ فرص التعليم. وسلم متكلم آخر بأهمية حماية الطفل، ولكنه تسأله عما إذا كانت هناك مبالغة في التأكيد عليها في المذكرة القطرية. وأضاف أن البلد يعاني حالة ركود اقتصادي حيث يعيش الآن ٢٤ في المائة من سكان الحضر و ٤٨ في المائة من سكان الريف في فقر، وحيث ارتفع معدل وفيات الرضع. وتساءل المتكلم عما إذا كان تحول التركيز عن الصحة والتعليم أمراً مبرراً، وذكر أنه لاحظ تغيراً في الاتجاه العام من دعم المشاريع ذات الأثر الملموس الواضح إلى التركيز على الخبرة الاستشارية المتخصصة فيها

يتعلق بالطفل. وقال إنه مع تسليمه بسلامة هذا الدور يشك فيما إذا كان ينبغي له أن يكون هو الدور الوحيد لليونيسيف في البلد.

آسيا

٨٢ - عرضت على المجلس التنفيذي المذكرات القطرية لكل من ماليزيا ومنغوليا وبلدان المحيط الهادئ الجزرية في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (E/ICEF/1996/P/L.28-E/ICEF/1996/P/L.30); وبوتان وسري لانكا ونيبال في منطقة جنوب آسيا (E/ICEF/1996/P/L.31-E/ICEF/1996/P/L.33). وقد قام بعرض المذكرات القطرية المديريون الإقليميون في شرق آسيا والمحيط الهادئ والمديرون الإقليميون في جنوب آسيا.

٨٣ - وأيدت عدة وفود المذكرات القطرية لشرق آسيا والمحيط الهادئ، وذكرت أن هذه المذكرات تتفق والالتزامات التي تم التعهد بها في المشاورات الإقليمية المتعلقة بأهداف منتصف العقد والتي أجريت في هانيوي بفيتنام في عام ١٩٩٥ وأنها تستجيب للتطورات الاجتماعية - الاقتصادية في المنطقة ولاحتياجات الأطفال. وأبرز أحد الوفود التعاون القوي بين اليونيسيف وبلدان المنطقة. وذكر متلقي آخر أنه نتيجة لعمليات التصنيع في المنطقة، ازداد عدد النساء العاملات بين أفراد القوى العاملة حيث قلل الوقت الذي يخصسه الأبوان لرعاية أطفالهما. وقال إنه ينبغي لذلك وضع مؤشرات لرصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتقديم التقارير عن ذلك، وخاصة في بلدان مثل ماليزيا. وأضاف أنه ينبغي أن تشتمل البرامج على عناصر تتعلق بالإرشاد من جانب الوالدين وبفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز).

٨٤ - وذكر أحد الوفود أن المذكرات القطرية قد أغفلت بعض الأمور، ومنها توجيه العناية الكافية لإسهامات اليونيسيف ومنجزاتها في جعل منطقة المحيط الهادئ منطقة خالية من شلل الأطفال. وأضاف أن تلك الجهود سوف تزداد أهميتها مع انتقال المبادرة إلى جنوب آسيا وأفريقيا. وأعرب المتلقي عن أمله في ألا يضعف عمل اليونيسيف في برنامج شلل الأطفال وأن يكتسب زخما من خلال التعاون والتنسيق مع منظمة الصحة العالمية والمنظمات غير الحكومية. وأضاف أنه ينبغي توجيه المزيد من العناية في المذكرات القطرية لاحتياجات الأقليات المنسية، بل والأغلبيات في بعض البلدان. وذكر المتلقي أن المذكرات القطرية لم تتطرق لمسألي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) والصحة الإنجابية حتى تتسق مع الاستراتيجيات التي اعتمدها المجلس التنفيذي، وتساءل عما إذا كان سبب ذلك هو أن الاستراتيجية الصحية لم يبدأ تنفيذها بعد. كذلك أثار المتلقي مسألة ارتفاع مستويات التمويل التكميلي وذكر أنه على الرغم من أن عنصر التمويل التكميلي في آسيا لا يزيد على ضعف مستوى الموارد العامة، مقارنة بأمريكا اللاتينية حيث يبلغ مستوى التمويل التكميلي خمسة أضعاف مستوى الموارد العامة، فإن ثمة قلقاً بالنسبة لإمكانية تنفيذ البرامج الأساسية إذا لم يتتوفر التمويل التكميلي المتوقع.

٨٥ - وفيما يتعلق بالذكرى القطرية لمنغوليا، استعرض وفد ذلك البلد حالته الوطنية وشدد على الأولوية التي توليها الحكومة لمسائل الطفل. وذكر أنه بسبب الصعوبات التي تواجهها منغوليا في التغلب على آثار الانتقال إلى الاقتصاد السوقي فإن سياسة الحكومة هي حماية أضعف قطاعات المجتمع، وخاصة الأطفال والنساء، من أي تأثير سلبي لعملية الانتقال. وذكر أن الحكومة والمجتمع المدني قد وضعوا خطة لحماية الأطفال على نحو ما تدعو إليه اتفاقية حقوق الطفل. وأضاف أن المذكرة القطرية قد أعدت بالتعاون التام بين الحكومة وسائر وكالات الأمم المتحدة والمانحين المتعدد الأطراف والمانحين الثنائيين وأنها تتلاءم مع برنامج العمل الوطني وبرنامج تخفيف حدة الفقر.

٨٦ - وأعرب أحد الوفود عن ارتياحه لانعكاس سياسات الحكومة بالنسبة للقطاع الاجتماعي في المذكرة القطرية لبوتان. وذكرت متكلمة أخرى أنها شديدة الإعجاب بوضوح الاستراتيجية المقترحة، وقالت إن هذه الاستراتيجية يمكن أن تكون نموذجاً للبلدان الأخرى. وأعربت عن ترحيبها بالتأكيد على نوعية التعليم والتركيز على مدارس المجتمعات المحلية وعلى التعليم غير النظامي. كما أعربت عن موافقتها على التأكيد القوي على التخطيط الذي يأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالجنسين، ولكنها أضافت أن من المؤسف أن هذا لم يترجم إلى زيادة العناية الموجهة إلى مسائل صحة المرأة. وأضافت أن قلة الاهتمام الموجه إلى مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) التي أخذت في التفاقم أمر يبعث على شيء من القلق. وذكر وفد آخر أنه ينبغي توجيه المزيد من العناية إلى نهج الدعم القطاعي مع زيادة التنسيق بين المانحين وزيادة إدماج الدعم المقدم منهم في البرامج القطاعية الحكومية. وأضاف أنه ينبغي للمانحين التحرك نحو توفير المساعدة المالية والتقنية اللازمة لبرامج الحكومة بدلاً من وضع أنشطتهم الخاصة وبعثرة الموارد على مشاريع مستقلة مشتتة. وأضاف أن المذكرة القطرية تتناول مزاج الاستراتيجيات بوضوح، ولكن من الصعب، كما هي الحال بالنسبة للبلدان الأخرى، تحديد الكيفية التي يمكن بها تقييم مدى فعالية هذا المزاج. وسأل الوفد عن الكيفية التي تعتمد بها الأمانة رصد أثر التغييرات في الاستراتيجيات ونتائج مزاج الاستراتيجيات. وأضاف أنه يلزم وجود مؤشرات أفضل وأن أحد الحلول الممكنة هو تناول هذه المسائل بالتفصيل في توصيات البرامج القطرية. وقال إنه يمكن تحليل الاتجاهات السائدة في أنواع المساعدة المقدمة من اليونيسيف ومقارنة النتائج بالبرامج السابقة. ودعا أحد الوفود الأمانة إلى التعليق على التباين بين أرقام معدلات الوفيات النفايسية كما وردت في المذكرة القطرية (٣٨٠) في كل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء، والرقم الوارد في تقدم الأمم (٣١٠) في كل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء. وأوضح المدير الإقليمي لجنوب آسيا أنه لأسباب فنية تعتبر البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات النفايسية بيانات لا يعتمد عليها على الإطلاق بالنسبة لكثير من البلدان وأنه في حالة بوتان اعتمدت المذكرة القطرية على أرقام مستمدّة من مسح أجري مؤخراً على حين أن تقدم الأمم كانت لا تزال تستخدم الرقم المقبول رسمياً الذي أعد منذ عدة سنوات.

٨٧ - وبالنسبة للمذكرة القطرية لنيبال، ذكر عدد من الوفود أن الاتجاه العام للاستراتيجيات المقترحة هو اتجاه مناسب ويتفق مع المشاكل الرئيسية للبلد. وأثنى أحد الوفود على المذكرة القطرية لحسن التوازن في الاستراتيجية وسلامة التركيز في البرنامج وأخذ بنجع متعدد القطاعات ومتحدد الشركاء. على أن وفداً

آخر رأى أن المذكورة القطرية أقل تركيزاً بوجه عام من بعض المذكرات الأخرى، وذكر أنه في الوقت الذي تشير فيه خبرة الماضي إلى ضرورة تجنب انتشار المشاريع، كما ذكر تحديداً في المذكورة، فإن هذا لم ينعكس فعلاً في المذكورة نفسها. وأضاف أن اليونيسيف تريده فيما يبدو أن تعمل في كثير من المجالات وأنها قد لا تكون، مثلاً، أنساب الوكالات لتناول المشاريع المتعلقة بتقديم الائتمان للمرأة. وكان من رأي وفد آخر أن المسائل المتعلقة بالصحة وبانعدام المساواة بين الجنسين تعتبر مسائل حاسمة في نيبال، وهو ما أشارت إليه المذكورة، وإن كانت تقدير المذكورة نفسها للحالة في البلد هو أن من العقبات التي قد تحول دون تحقيق أهداف البرنامج قلة عدد الموظفات على جميع المستويات وانخفاض أداء مستوى المتظوظعين في المجتمعات المحلية. وأضاف أن ثمة حاجة إلى تغيير جذري في نموذج التدريب من أعلى إلى أسفل المنفذ حالياً وإنشاء نظام فعال لرصد أثر التدريب. وأضاف أنه ينبغي أيضاً أن تكون هناك إشارة إلى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز) في البرنامج المقترن. وطلب أحد الوفود إلى الأمانة أن تتعلق على تدهور التغطية في برنامج التحصين في نيبال والكيفية التي أخذ بها ذلك في الاعتبار في البرنامج القطري. وذكر المدير الإقليمي أن المكتب القطري يساعد الحكومة في حل هذه المشكلة التي نجمت أساساً عن التغيرات الكبيرة التي أجرتها الحكومة في البلد فيما يتعلق بالموظفين. وأشارت عدة وفود إلى عملية التشاور مع المانحين. وذكر أحد المتكلمين أنه في الوقت الذي يوجد فيه تعاون طيب بين اليونيسيف وبعض وكالات الأمم المتحدة فإن آليات التنسيق الضرورية لم توضع على المستوى القطري. وأضاف أن التنسيق مع الوكالات الثنائية وفيما بين هذه الوكالات غير كاف حيث تعمل كل وكالة وفقاً لأولوياتها الخاصة. وطالب وفد آخر بتحسين جهود التنسيق لضمان الاستخدام الفعال للمدخلات الكثيرة المقدمة من المانحين وللبرامج التي ينفذونها حالياً في نيبال. وذكر أحد الوفود أنه مع موافقته على الاتجاه العام للاستراتيجية فإنه أكثر اشتغالاً للكيفية التي سيجري بها تنفيذ هذه الاستراتيجية. وأضاف أن المذكورة القطرية تشير إلى نهج متعدد القطاعات وإلى أن مكتب اليونيسيف يعتزم تنظيم نفسه على أساس مواضعي، وإن كانت الحكومة ستظل تعمل على أساس قطاعي شأنها شأن الوكالات الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٨٨ - وفيما يتعلق بالمذكورة القطرية لسري لانكا، أثني أحد الوفود على الاستراتيجية العامة المقدمة في المذكورة والتي تعكس بوضوح اهتمام اليونيسيف ببقاء الطفل ونماهه، ورحب بالتأكيد على المسائل المتعلقة بالجنسين. على أنه أضاف أن المذكورة تشير بضعة شواغل: إذ ينبغي توجيه مزيد من العناية إلى أثر النزاع المسلح على المرأة والطفل؛ كما ينبغي أن تشير الاستراتيجية إلى الكيفية التي سيتعامل بها البرنامج مع التطورات الأخيرة في البلد؛ كما ينبغي أن تشير الاستراتيجية إلى التكامل بين اليونيسيف والمنظمات الأخرى سواء فيما يتعلق بالأنشطة في حالات الطوارئ أو الأنشطة بوجه عام؛ كما ينبغي زيادة التأكيد على مشاكل المياه والمرافق الصحية التي حددتها حكومة سري لانكا بوضوح باعتبارها مشاكل ذات أولوية. وذكرت الأمانة أن اليونيسيف ستواصل في دورة البرمجة القادمة تقديم الدعم للسكان المتأثرين بالنزاع المسلح، وخاصة النساء والأطفال، باستخدام ٤,٥ مليون دولار لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية والصحة والتغذية والتنمية فيما يتعلق بتسوية المنازعات وإعادة تأهيل الأطفال المتأثرين نفسياً بهذه المنازعات في المجتمعات المحلية. وأضافت الأمانة أن الدعم المقدم في مجال المياه والمرافق الصحية هو

جزء لا يتجزأ من استراتيجية تحسين الحالة الغذائية للسكان المستهدفين في سري لانكا. وذكر وفد آخر أن التقدم المحرز في مجال بقاء الطفل ونمائه، في مجال الرعاية الصحية الأولية مثلا، يتيح تحويل الدعم المقدم من اليونيسيف إلى تعزيز حماية حقوق الأطفال ومشاركتهم. وذكر أحد الوفود أن البرنامج القطري الحالي للفترة ١٩٩٦-١٩٩٢ لم ينفذ تنفيذاً كاملا، وربما كان ذلك راجعاً إلى إسراف الأهداف في الطموح؛ وأضاف أن الأهداف المحددة في البرنامج المقترن هي أقل طموحاً وأكثر تركيزاً على سوء التغذية والعنف الموجه ضد الأطفال. وقال إنه نظراً للصعوبات الخاصة التي تواجهها سري لانكا ينبغي لليونيسيف أن تكتفى دعمها للجهود الحكومية في التصدي للمسائل المتصلة بال營غذية وحماية الأطفال، وخاصة المتأثرين منهم بالنزاع المسلّح.

أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وكمنولث الدول المستقلة ودول البلطيق

٨٩ - عرضت على المجلس التنفيذي المذكortان القطريتان الخاصتان بجمهوريّة مولدوفا وتركيا (E/ICEF/1995/P/L.35 و E/ICEF/1996/P/L.43) اللتان قاما بعرضهما المدير الإقليمي بالنيابة. وأعرب ممثلاً البلدين عن تقديرهما للمذكortين القطريتين ولبرامج التعاون التي تتعذّرها اليونيسيف في بلديهما.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٩٠ - عرضت على المجلس التنفيذي المذكortي القطريّة الخاصة بتونس والسودان وعمان ولبنان والمغرب (E/ICEF/1996/P/L.36-E/ICEF/1996/P/L.40) التي قام بعرضها المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٩١ - وفيما يتعلق بالمذكورة القطرية لـتونس، ذكر أحد الوفود أن النهج الذي تتبعه اليونيسيف في تناول مشاكل المرأة والطفل هو نهج واقعي، ولكن التوازن بين الموارد العامة والتمويل التكميلي يحتاج إلى استعراض ومبرر. وذكر وفد آخر أن الميزانية تم إعدادها جيداً وأنها تشير على وجه الخصوص إلى التوازن بين الموارد العامة والتمويل التكميلي. وأثنى وفد آخر على تأكيد المذكورة على التعليم وشدد على أهمية التعليم بالنسبة لنمو الطفل. وذكر ممثلاً تونس أن اليونيسيف قد تعاونا طيباً مع الجهات الحكومية الحالية وأكد التزام حكومته برفاه الأطفال. وأضاف أن حوالي ٦٠ في المائة من ميزانية الحكومة مخصص للصحة والتعليم والتنمية الاجتماعية. وذكر أن تونس قد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وسنت تشريعاً بشأن تنمية الطفل وحمايته. وأضاف أن التعليم إلزامي ومجاني للأطفال من سن ٦ سنوات إلى ١٦ سنة، وكذلك الخدمات الصحية.

٩٢ - وذكر أحد الوفود أن المذكورة القطرية للمغرب تؤكد على المناطق الريفية وتقدم نظرة واقعية إلى الرعاية الصحية والتعليم في تلك المناطق. وأضاف أن مما هو جدير بالذكر أن المذكورة القطرية تركز على ارتفاع معدلات الأمية ومعدلات وفيات الأطفال، وعلى تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وعلى التوسيع في التعليم. وذكر أنه ينبغي إعطاء الأولوية للتعليم والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية وشبه الريفية وإلى النهوض بالفتاة، في الوقت الذي ينبغي فيه تعزيز الخدمات الاجتماعية والعمل المجتمعي والتمكين للمجتمع المدني. وأضاف أن مما يؤسف له أن التنسيق مع الوكالات الأخرى لا يشمل منظمة الصحة العالمية، كما أن

تنفيذ برنامج الإيدز لم ترد إشارة إليه. وأضاف أن التوازن بين الموارد العامة والأموال الإضافية ينبغي تبنيه. وذكر وفـد آخر أن المذكورة القطرية ينبغي أن تشير إلى المبادرة الممتازة وهي مبادرة تحقيق الاستقلال في اللقاحات في المغرب وإلى ما تحقق من تقدم قابل للاستمرار. وأضاف أن البرنامج يعتبر مشجعاً للمانحين الذين بدأ بعضهم بالفعل يقدم الدعم إلى المبادرة؛ وأنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل التعاون مع المانحين.

٩٣ - ذكر أحد الوفود أن المذكورة القطرية للبنان ليست طموحة بما فيه الكفاية وأنه ينبغي لليونيسيف أن تستأنف دورها الرئادي في البلد. وأضاف أن لبنان يمر بمرحلة التعمير بعد حالة الطوارئ وهو ما يبرر زيادة التمويل. وقال إن المذكورة لا تقدم تفسيراً لقلة الأموال التي تعبيها اليونيسيف كل سنة، وأنه ينبغي أن ت تعرض الوثيقة الاحتياجات الإضافية من التمويل وأنه ينبغي لليونيسيف أن تكون أكثر نشاطاً في مجال توفير الأموال. وذكر متـكلـم آخر أن الاستراتيجية البرنامجية تركز على بناء القدرات في مجالات الصحة والتعليم والأطفال الذين يعيشون ظروفاً عصيبة وعلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وأضاف أن مما هو جديـرـ بالـتنـويـهـ ذلك النـهجـ المتـعددـ القطاعـاتـ وذلك التركـيزـ علىـ مجالـاتـ معـيـنةـ فيـ البرـامـجـ،ـ معـ التـأـكـيدـ علىـ المجالـاتـ التيـ تـزـدـادـ فـيـهاـ المـخـاطـرـ،ـ وـالـمـنـاطـقـ الـرـيفـيـةـ الـتـيـ لاـ تـقـدـمـ إـلـيـهاـ خـدـمـاتـ كـافـيـةـ،ـ وـمـنـاطـقـ النـزـاعـ،ـ وـأـحـيـاءـ الـفـقـرـاءـ فـيـ المـدـنـ.ـ وـقـالـ إـنـهـ يـنـبـغـيـ تـوـجـيهـ عـنـيـةـ خـاصـةـ إـلـىـ الـأـطـفـالـ الـفـلـسـطـيـنـيـيـنـ.ـ وـذـكـرـ أـخـيـراـ أـنـ لـجـنـةـ حـقـوقـ الـطـفـلـ سـوـفـ تـسـتـعـرـضـ تـقـرـيرـ حـكـوـمـةـ لـبـنـانـ الـذـيـ سـيـقـدـمـ فـيـ آـيـارـ/ـمـاـيـوـ ١٩٩٦ـ وـأـنـ النـتـائـجـ الـتـيـ تـخـلـصـ إـلـيـهاـ سـوـفـ تـنـعـكـسـ فـيـ تـوـصـيـاتـ الـبـرـامـجـ الـقـطـرـيـةـ،ـ وـذـكـرـ بـعـدـ إـجـرـاءـ مـنـاقـشـاتـ مـعـ الـحـكـوـمـةـ.ـ وـاقـتـرـحـ وـشـدـدـ الـمـتـكـلـمـ عـلـىـ الـصـلـةـ الـوـثـيقـةـ وـعـلـىـ التـنـسـيقـ بـيـنـ الـحـكـوـمـةـ وـالـيـوـنـيـسـيفـ وـسـائـرـ الـوـكـالـاتـ الـتـنـفيـذـيـةـ.

٩٤ - وهـنـأتـ عـدـةـ وـفـودـ عـمـانـ عـلـىـ مـاـ أـحـرـزـتـهـ مـنـ تـقـدـمـ نـحـوـ أـهـدـافـ مـنـتـصـفـ الـعـقـدـ وـانتـقـالـهـاـ مـنـ صـفـوفـ الـبـلـدـانـ الـمـتـلـقـيـةـ.ـ وـأـيـدـ أـحـدـ الـوـفـودـ اـنـتـهـاءـ الـبـرـامـجـ الـقـطـرـيـةـ بـحـلـولـ سـنـةـ ٢٠٠٠ـ أوـ قـبـلـ ذـلـكـ.ـ وـطـلـبـ وـفـدـ آـخـرـ أـنـ تـعـطـيـ تـوـصـيـاتـ الـبـرـامـجـ الـقـطـرـيـةـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـعـمـانـ صـورـةـ وـاضـحةـ لـمـاـ سـيـحـدـثـ بـعـدـ أـنـ تـغـادـرـ الـيـوـنـيـسـيفـ عـمـانـ وـعـنـ نـوـعـ الدـعـمـ الـذـيـ سـتـقـدـمـهـ الـيـوـنـيـسـيفـ لـلـهـيـةـ الـوـطـنـيـةـ الـجـدـيـدةـ الـرـفـيـعـةـ الـمـسـتـوـىـ الـتـيـ سـيـتـمـ إـنـشـأـهـاـ لـتـعـنـىـ بـالـأـطـفـالـ.

٩٥ - وفيـماـ يـتـعـلـقـ بـالـمـذـكـرـةـ الـقـطـرـيـةـ لـلـسـوـدـانـ،ـ ذـكـرـ أـحـدـ الـوـفـودـ أـنـهـ نـظـرـاـ لـقـلـةـ مـسـاـهـمـاتـ التـموـيلـ التـكـمـيـلـيـ فـيـ الـبـرـامـجـ الـإـنـسـانـيـ فـيـ عـامـ ١٩٩٥ـ فـقـدـ اـسـتـخـدـمـتـ الـمـوـارـدـ الـعـامـةـ فـيـ تـغـطـيـةـ تـكـالـيـفـهـ.ـ وـأـثـيـرـتـ عـدـةـ تـسـاؤـلـاتـ حـوـلـ قـيـمةـ الـمـوـارـدـ الـعـامـةـ الـمـسـتـخـدـمـةـ فـيـ هـذـاـ الغـرـضـ وـعـنـ مـدـىـ تـكـرـارـ هـذـاـ النـوـعـ مـنـ التـحـوـيلـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ الـقـرـيبـ؛ـ وـعـمـاـ إـذـاـ كـانـ التـموـيلـ التـكـمـيـلـيـ المقـترـحـ فـيـ الـمـذـكـرـةـ الـقـطـرـيـةـ وـهـوـ ٢٥ـ مـلـيـونـ دـولـارـ مـبـلـغاـ وـاقـعـيـاـ فـيـ ظـرـوفـ نـقـصـ مـسـاـهـمـاتـ التـموـيلـ التـكـمـيـلـيـ فـيـ الـبـرـامـجـ الـقـطـرـيـةـ السـابـقـ.ـ وـأـضـافـ أـنـ الـمـذـكـرـةـ الـقـطـرـيـةـ تـشـيرـ إـلـىـ أـنـ ثـمـةـ نـقـصـاـ عـامـاـ فـيـ الـبـيـانـاتـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـأـطـفـالـ وـالـنـسـاءـ وـمـنـ ثـمـ إـنـ هـنـاكـ حاجـةـ إـلـىـ إـجـرـاءـ تـقـيـيمـ كـمـيـ وـكـيـفـيـ دـقـيقـ لـأـحـوالـ الـأـطـفـالـ.ـ وـأـضـافـ أـنـ الـبـرـامـجـ الـقـطـرـيـةـ الـمـقـترـحـ مـسـرـفـ فـيـ الـطـمـوـحـ فـيـ عـدـدـ مـنـ الـمـجاـلاتـ.ـ وـذـكـرـ أـنـهـ يـنـبـغـيـ لـلـيـوـنـيـسـيفـ،ـ إـزـاءـ نـقـصـ الـأـمـوـالـ،ـ أـنـ تـحدـدـ أـولـويـاتـ أـنـشـطـتـهـاـ عـلـىـ

نحو أفضل وأن تحسن توجيه البرنامج. وذكر أن تحديد الأولويات على هذا النحو ينبغي ألا يكون فقط على أساس قطاع المساعدة وإنما أيضا على أساس المجتمع المحلي الذي يتلقى هذه المساعدة. وذكر متكلما آخر أنه مع استمرار الحالة الحرجة للأطفال في البلد ينبغي لليونيسيف أن تركز على المسائل المتعلقة بحماية الطفل. وقال إن ثمة تعاونا وثيقا بين اليونيسيف والحكومة وأن من الواضح أن المذكورة القطرية قد درست بعناية مع الحكومة. وأضاف أنه نظرا لما هو مخطط من إدخال التعليم الإلزامي ينبغي لليونيسيف أن تمارس الحرس في التعاون مع الحكومة في قطاع التعليم. وأكد ممثل السودان من جديد التزام حكومته بحقوق الطفل وبتعليم الفتاة وتوفير الخدمات الأساسية للأطفال بما في ذلك التحصين. وأضاف أن التعليم سيصبح إلزاميا في العام القادم وأن دعم اليونيسيف في هذا القطاع سيكون محل تقدير. وذكر أن الحكومة تقوم، بالتعاون مع جميع وكالات الأمم المتحدة واليونيسيف، بإعداد مذكرة استراتيجية قطرية يوشك العمل فيها أن ينتهي. وذكر أنه ينبغي لليونيسيف أن تستفيد من الهيكل اللامركزي للحكومة وأن تعزز الاستدامة والفعالية. وأضاف أن الحكومة تود أن ترى انتقالا من نوع البرامج التي تنفذ لمواجهة الطوارئ إلى نوع البرامج التي تنفذ من أجل التعمير/التنمية لضمان استدامة الخدمات المقدمة للأطفال.

٩٦ - وأعرب ممثل العراق عن امتنانه لليونيسيف لأعمالها الإنسانية في تخفيف معاناة الأطفال في بلده. وذكر أنه على الرغم من التدهور الشديد في أحوال الأطفال والنساء فإن الموارد المقدمة من اليونيسيف إلى العراق قد انخفضت انتخاضا كبيرا من ٥٢ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ١٣,٩ مليون دولار في عام ١٩٩٥. وأضاف أنه متفهم للقيود المالية وغير المالية التي تواجهها اليونيسيف، ولكنه أعرب عن أمله في أن تستطيع اليونيسيف تخصيص مزيد من الموارد لمساعدة مزيد من الأطفال العراقيين. وذكر أن أحوال الأطفال في العراق سوف تتحسن عندما ترفع الجزاءات، وعندئذ لن يحتاج العراق إلى مساعدة من اليونيسيف. وذكر متكلما آخر أنه حتى خمس أو ست سنوات خلت كان الأطفال يتمتعون بصحة جيدة في العراق، أما الآن فإن سوء التغذية أصبح ظاهرة شائعة. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل لتقديم مزيد من المساعدات المادية والتقنية إلى العراق. وأعرب وفد آخر عن قلقه لانخفاض مستوى الميزانية وتساءل عما إذا كان التخفيض الكبير في الموارد ظاهرة تقتصر على العراق أم هو ظاهرة عامة.

٩٧ - ذكرت المديرة التنفيذية أن تخفيض الموارد العامة لا ينطبق على العراق وحده. وأضافت أن اليونيسيف تواجه في الوقت الحاضر قيودا في الميزانية شأنها في ذلك شأن وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وذكرت أنه لا يوجد تخفيض كبير في برنامج اليونيسيف بالعراق، ولكنه بعد فترة طوارئ معتمدة واضحة تمام الوضوح أصبح التمويل المقدم من المانحين للعراق أقل سخاء. وأضافت أن الموارد العامة ظلت ثابتة، ولكن التمويل التكميلي هو الذي انخفض. وذكرت أن البرامج الأساسية ما زالت مكفولة وأن التخفيض ليس حادا.

خاتمة

٩٨ - أحاط المجلس التنفيذي علما بالتعليقات التي أبدتها الوفود خلال المناقشة والتي ستقوم الأمانة بإبلاغها إلى الحكومات المعنية. وذكر رئيس المجلس التنفيذي بأنه وفقا للإجراء المتفق عليه سيتم تحويل

المذكرات القطرية إلى توصيات برامج قطرية كاملة وتقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادمة الثالثة لعام ١٩٩٦ لاعتمادها على أساس "لا اعتراض". وأضاف أن الوفود التي لها تعليقات على توصيات البرامج القطرية يتعين عليها أن تقدم هذه التعليقات كتابة إلى الأمانة وإلا فسوف تتم الموافقة على أساس "لا اعتراض".

دال - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة

٩٩ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن متابعة اليونيسيف للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (Corr.1 E/ICEF/1996/3) قامت بعرضه المديرة التنفيذية.

١٠٠ - وأيد أعضاء المجلس بوجه عام مقترنات اليونيسيف المتعلقة بمتابعة مؤتمر بيجين ووافقو على مجالات الأولوية الثلاثة المحددة في الورقة وهي: تعليم الفتاة؛ وصحة المراهقات والنساء؛ وحقوق الطفل والمرأة. وذكرت بعض الوفود أن حقوق الطفل ورفاهه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق المرأة ومركزها وأن منهج عمل بيجين قد أعطى أهمية للفتاة. وعلق بعض المتكلمين على جهود اليونيسيف في مجال الدعوة خلال الأعمال التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. على أن أحد الوفود أكد على أن المهمة الرئيسية لليونيسيف هي تعزيز رفاه الأطفال، وأنه كوسيلة لهذا الغرض تقوم اليونيسيف بدور في الدعوة فيما يتعلق بتعزيز حقوق المرأة بما فيها حقوق الفتاة.

١٠١ - ووافق عدد من الوفود على توجيه العناية على سبيل الأولوية إلى تعليم الفتاة، وحثت على وضع إجراءات ملموسة للتغلب على العقبات التي تواجه الفتاة. وأشار عدد من المتكلمين إلى الصلة القائمة بين تعليم الفتاة وتحفيظ حدة الفقر وإلى ضرورة الأخذ بنهج جديدة لمواجهة المشاكل في هذا المجال. وطالب وفدان باتخاذ إجراءات محددة للعمل على بقاء الفتيات في المدارس. وذكرت الأمانة أنه يجري القيام بمبادرات رئيسية في أفريقيا وأنها تمول بدعم مقدم من الوكالة الكندية للتنمية الدولية ومن حكومة النرويج. وأضاف الوفدان أنه تجري دراسة بعض التدخلات الناجحة في آسيا وأن الدروس المستفادة يجري تطبيقها في تصميم وتنفيذ برامج تعليم الفتاة.

١٠٢ - وأعرب عدد من الوفود عن القلق إزاء الآثار المترتبة على الأولوية المعطاءة لصحة المراهقات بالنسبة إلى مجال التركيز الأولي لليونيسيف وهو صحة الطفل. وذكر أحد الوفود أنه لا ينبغي لليونيسيف أن تقلل من تركيزها الواسع على صحة وتغذية وتعليم الفتيات حتى تعطي أولية لخدمات الصحة الإنجابية المقدمة إلى المراهقات وهي ولاية تختص بها وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية. وأضاف أنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل التصدي لاحتياجات الشابات والفتيات في مرحلة ما قبل المراهقة. ومن ناحية أخرى، أعربت بعض الوفود عن تقديرها للعناية الموجهة إلى هذه المجموعة العمرية، وحثت على زيادة التركيز عليها. وأوضحت الأمانة أن صحة الشابات والأطفال ستظل موضع اهتمام أساسى في أعمال اليونيسيف. على أنها ذكرت أن الاحتياجات الصحية

للمرأهقات قد ظهرت، خلال منظور الدورة الحياتية، كمجال حاسم للعمل نظراً لارتفاع معدل الحمل بين المراهقات ولفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (إيدز). ورداً على الشواغل التي أعرب عنها بشأن دور اليونيسيف في توفير الخدمات في مجال الصحة الإنجابية، أوضح نائب المديرة التنفيذية بالوكالة لشؤون البرامج أن موقف اليونيسيف في هذا الصدد متطرق مع الاستراتيجية الصحية لها، وهي الاستراتيجية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٥ (Rev.1) E/ICEF/1995، المقرر ٢٨/١٩٩٥. وأضاف أن تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية التي يمكن أن تقدم لها اليونيسيف الدعم تشمل الرعاية الأساسية في حالة الوضع وتنظيم الوضع المأمون والرعاية في فترة ما قبل الولادة وما بعدها ومنع الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي ومعالجتها، وتوفير المعلومات، والتثقيف وتوفير المعلومات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

٤٠٣ - وأثنى عدد من المتكلمين على التأكيد المجدد على حقوق المرأة وحثوا اليونيسيف على الاشتراك في التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي تنفيذها. وذكر أحد الوفود أنه ينبغي اتخاذ إجراءات لاستبعاد التحفظات التي وضعتها بعض البلدان عند التصديق على الاتفاقية الأخيرة، وحذر عدد من الوفود من إعطاء هذه الاتفاقية أهمية متساوية لأهمية اتفاقية حقوق الطفل. وردت الأمانة بأن ثمة إدراكاً متزايداً للاتفاقيتين باعتبارهما وسليتين مشتركتين لتحقيق الأهداف المتعلقة بالطفل والمرأة في البرامج القطرية للاليونيسيف. وأضاف أن ٧ مذكرات من ٤٠ مذكرة قطرية قدمت إلى المجلس التنفيذي قد استخدمت الاتفاقيتين صراحة كإطار لتحديد الأهداف ووضع الاستراتيجيات.

٤٠٤ - وذكر بعض المتكلمين أن الاحتياجات المتعلقة بالمرأة والفتاة بالذات في الحالات الناشئة يتغير التصنيف لها. وحيث كثير من الوفود على أن تشمل هذه التدخلات الصحة والتغذية والتعليم وحماية المرأة والفتاة. وأضافت هذه الوفود أن العنف الموجه ضد المرأة والفتاة والاستغلال الجنسي لهما قد حدداً باعتبارهما مجالين من مجالات العمل. ووجهت بعض الوفود الاهتمام إلى مسألة الممارسات التقليدية الضارة، وخاصة تشويه الأعضاء الجنسية للأئش، وهو ما ذكرت هذه الوفود أنه يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان وخطراً على الصحة له آثاره الجسمانية والنفسية الضارة على الفتاة والمرأة. وردت الأمانة بأن المبادئ التوجيهية المفصلة للبرامج قد أعدت للعمل على المستوى القطري مع الاستفادة من الدروس المستفاده من البرامج الواسعة التي يجري تنفيذها لإنهاء هذه الممارسة في بوركينا فاسو والسودان.

٤٠٥ - وذكر أحد المتكلمين أنه بالنسبة لبعض البلدان أخذت حالة الرجال والأولاد ووضعهم يظهران كمجال من مجالات القلق. وأضاف أن المرأة قد بلغت مرکزاً آخذاً في الارتفاع، وبذلك أخذت تهميش الرجل، كما أخذ العنف الموجه ضد المرأة والفتاة في الارتفاع. وتحدثت وفود أخرى عن دور الرجل في الأسرة وإعادة تحديد أدوار الجنسين وزيادة تقاسم المسؤوليات. وذكرت الأمانة أن هذا المجال يعتبر مجالاً جديداً نسبياً بالنسبة للاليونيسيف. وأضافت أنه استناداً إلى المبادرات التي تمت في منطقة البحر الكاريبي وفي

فيبيت نام تم في حلقة دراسية للموظفين عقدت مؤخرا وضع استراتيجيات برنامجية للتصدي لهذه المسائل بطريقة منتظمة.

١٠٦ - وتكلمت عدد من الوفود عن أهمية وجود منظور الجنسيين في برامج التنمية. وذكرت هذه الوفود أن جعل مسائل الجنسيين ضمن المسائل الرئيسية في جميع البرامج أمر حيوي وضروري لمتابعة منهاج عمل بيجين. وذكر أحد المتكلمين أن ثمة حاجة إلى استراتيجية مؤسسية تتضمن آليات للتدريب في مجال قضايا الجنسيين وتحقيق التكامل بين منظور الجنسيين والمساءلة. وذكرت الأمانة أنه تم من خلال برنامج قضايا الجنسيين بناء القدرات في مجال الجنسيين عقد ٢٢٥ حلقة عمل حتى نهاية عام ١٩٩٥، تم تنظيمها على الصعيدين الإقليمي والقطري، وتم خلالها توجيه نحو ١٢٠٠ موظف من موظفي اليونيسيف و ٧٨٠٠ من النظارء إلى المفاهيم المتعلقة بقضايا الجنسيين وإطار تحقيق المساواة للمرأة والتمكين لها. وأضافت الأمانة أن الشبكة العالمية لخبراء قضايا الجنسيين أصبحت تضم ٥٠ خبيرا وأن جهود بناء القدرات قد بدأت تؤتي ثمارها بوجه عام. وأضافت أن تحليل المذكرة القطرية من منظور قضايا الجنسيين معروض على المجلس قد أظهر أنه من بين ٤٠ مذكرة قطرية توجد ١٧ مذكرة تحتل فيها قضايا الجنسيين مكاناً عالياً و ١٧ مذكرة تحتل فيها هذه القضايا مكاناً متوسطاً و ١٠ مذكرات تحتاج فيها هذه القضايا إلى تحسين. وأضافت أن التحليل على أساس العمر والجنس قد أخذ يصبح على نحو متزايد عنصراً أساسياً في جميع مراحل البرمجة القطرية ابتداءً من تحليل الحالة.

١٠٧ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها لليونيسيف لالتزامها بمضاعفة مواردها من أجل تعليم الفتاة، وحثت على تخصيص الموارد الازمة لمتابعة المجالات الأخرى في منهاج عمل بيجين. كذلك أثيرت بعض القضايا المتعلقة بالتعاون فيما بين الوكالات وبالتدخل والإزدواج في جهود المتابعة. كما أشار بعض المتكلمين إلى فعالية جهود المتابعة المتراقبة والمتكاملة للمؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخراً في البرامج القطرية لليونيسيف. وذكرت الأمانة أن عملية المتابعة سوف تتم بطريقة متكاملة، وأنه فيما يتعلق بمنهاج عمل مؤتمر بيجين ستقوم شعبة النهوض بالمرأة بالأمم المتحدة بتقديم مشروع خطة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة إلى لجنة مركز المرأة في دورتها التي تعقد في آذار/مارس ١٩٩٦. وأضافت الأمانة أن اليونيسيف قد أسهمت في الأعمال التحضيرية لتلك الدورة. (انظر الفصل الثالث، المقرر ٣/١٩٩٦، للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمدته المجلس التنفيذي).

هاء - الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

١٠٨ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة (E/ICEF/1996/5) قامت بعرضه المديرة التنفيذية. وقد ذكرت أن اليونيسيف لا تخطط للقيام بأية أنشطة توحى بالقناعة بما تحقق، ولكنها ستقوم بدلاً من ذلك بالتركيز على تعبئة الموارد والدعوة فيما يتعلق بأولويات اليونيسيف. وأضافت أن جميع الأنشطة ستتم في حدود الميزانيات الحالية حيث أن الأمانة

تدرك ضرورة عدم تحويل الأموال المخصصة للبرامج. وقالت إن المكاتب الميدانية واللجان الوطنية لليونيسيف قد استجابت بحماس للدعوة إلى القيام بمبادرات للاحتفال بالذكرى السنوية حيث يقوم أكثر من ١٠٠ بلد بالتحطيط للقيام بأنشطة. وتشمل هذه الأنشطة إصدار طوابع بريدية خاصة، والقيام بأنشطة يشترك فيها الأطفال، وتنظيم مناسبات لجمع التبرعات. وأعربت عنأملها في أن تخصص الجمعية العامة اجتماعاً يعقد في ١١ كانون الأول/ديسمبر للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف.

١٠٩ - ووافقت وفود كثيرة على الأفكار التي حددتها المديرة التنفيذية. وذكرت هذه الوفود أنها مع تسليمها بضرورة تجنب ما يوحي بالقناعة بما تتحقق، ينبغي للمجلس التنفيذي الاحتفال بذكرى إنشاء المنظمة في وقت ما خلال الدورة السنوية. واقتربت بعض الوفود إشراك الأطفال في هذه المناسبة ودعاة متكلم معروف لإلقاء الكلمة الرئيسية أمام المجلس. وأعلن ممثل هولندا أن حكومته قررت زيادة مساهمتها السنوية في الموارد العامة بمبلغ ٥ ملايين من الدولارات. كما أشار إلى أن حكومة هولندا تحبذ تنظيم احتفال مناسب ومفعم بالحياة بالذكرى السنوية الخمسين وأنه لا اعتراض لها على استخدام الموارد العامة لتمويل هذه المناسبة.

١١٠ - وردت المديرة التنفيذية بأن الأمانة يومها جداً أن تجتمع بالوفود لمناقشة الأنشطة المناسبة التي يضطلع بها في الدورة السنوية. وذكر مدير شعبة الشؤون العامة أن الأمانة سوف تستطيع تخصيص جزء من دورتها السنوية للاحتفال بالذكرى السنوية. وأضاف أن المناسبات الأخرى التي ستقام خلال السنة ستشمل يوم الطفل الأفريقي (١٧ حزيران/يونيه)، ويوم التفكير في أهداف منتصف العقد (٣٠ أيلول/سبتمبر)، والبدء في دراسة غراسا ماشيل عن أثر الأطفال في الحرب مع التشديد على علاقة ذلك بحقوق الطفل (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر)، والاحتفال الفعلي بالذكرى السنوية لإنشاء اليونيسيف (١١ كانون الأول/ديسمبر). وذكر أنه تم التفكير في عقد اجتماع دولي للأطفال في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وإن كان من المحتمل أن يعقد هذا الاجتماع بدلاً من ذلك خلال الدورة السنوية.

١١١ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير (انظر الفصل الثالث، المقرر ٤/١٩٩٦) ووافق على أن يعود إلى مناقشة هذه المسألة في الدورة العادية الثانية التي تعقد في نيسان/أبريل.

وأو - متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١٢ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥ (E/ICEF/1996/6) قامت بعرضه المديرة التنفيذية. وقد أحاط المجلس التنفيذي علماً بالتطورات التي وقعت منذ تقديم التقرير والاستعراض الذي تجريه الجمعية العامة كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وما أعقب ذلك من اتخاذ القرار ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

١١٣ - وذكرت وفود كثيرة أن التقارير المتعلقة بمتابعة المقررات التي يتخذها المجلس والمقدمة إلى المجلس التنفيذي لكل من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يوجد بينها تماثل كبير كما أنها تقدم في أشكال مختلفة. وأوصت هذه الوفود بأن تعتمد الأمانات الثلاث شكلًا متماثلاً لتقديم التقارير إلى مجالسها وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأوصت بعض الوفود بإجراء مشاورات في فترة ما بين الدورات لجسم هذه المسألة.

١١٤ - وطلبت بعض الوفود أن تقدم اليونيسيف تقريراً مفصلاً عن متابعة قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرارات الجمعية العامة بشأن الاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ولا سيما توزيع المسؤوليات، والتركيز على المجالات ذات الأولوية، وإنشاء لجان تنفيذية في الميدان، والتفاهم المشترك، وتنفيذ المفاهيم المتعلقة ببناء القدرات، ودعم التنفيذ الوطني. وطلبت بعض الوفود معلومات مفصلة عن الخطوات التي اتخذتها اليونيسيف لتقديم مرشحين لوظائف المنتسبين المقيمين. ووافقت المديرية التنفيذية على زيادة الجهود المبذولة في هذا المجال.

١١٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بال报 (انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٦/٤) وطلب إلى الأمانة أن تقدم مزيداً من المعلومات المفصلة عن متابعة الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥ التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العادية الثانية التي تعقد في نيسان/أبريل.

زاي - مسائل أخرى

التقرير المرحلي عن مراجعة حسابات المكتب القطري بكينيا

١١٦ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير عن التقدم المحرز فيما يتعلق بمراجعة حسابات المكتب القطري بكينيا (E/ICEF/1996/AB/L.1) قامت بعرضه المديرة التنفيذية. وقد ذكرت أن المكتب قد بدأ يعود إلى عملياته العادية بالموظفين المناسبين. وقد أظهر التقرير أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ تم إنتهاء خدمة ٢١ موظفاً منهم ١٧ موظفاً فصلوا بإجراءات موجزة وأنه تم منذ ذلك الحين فصل موظفين آخرين. وبينما كان عدد موظفي المكتب في شباط/فبراير ١٩٩٥ ٢٥٠ موظفاً أصبح مجموع عددهم الآن ٨٠ موظفاً تقريباً.

١١٧ - وذكر أحد الوفود أن من الواضح من التقرير أن المجلس لم يحط علماً بكثير من الحوادث التي وقعت. وأضاف أنه ينبغي أن يكون هناك مزيد من الانفتاح وأن الإحاطة بمعلومات أكثر تفصيلاً ستكون محل تقدير، مع توجيه العناية إلى النتائج الملحوظة المستمدّة من أنشطة المتابعة المحددة. وذكر متلجم آخر أنه ينبغي أن يتضمن التقرير التالي معلومات عن الوضع بالنسبة لاتهامات الغش البالغ عددها ٢٣ اتهاماً والوجهة إلى بعض الموظفين السابقين. وأيد الوفد المديرة التنفيذية في اشتراكها شخصياً في حسم الموقف في كينيا كما أيد جهودها لتحسين المستوى العام للمساءلة في اليونيسيف. على أنه أضاف أنه ينبغي لليونيسيف عند الشروع في الإصلاحات المقترحة أن تكفل إقامة التوازن المناسب بين المراقبة

وتنفيذ البرامج بطريقة تحقق فعالية التكاليف. وذكر وفـ آخر أن التقرير يشير إلى الكيفية التي يتم بها تناول سياسات ونظم مراجعة الحسابات، ولكنه لا يشمل تقريراً عن الكيفية التي يمكن بها لليونيسيف استخدام التقارير المتعلقة بالبالغة فيربط الاعتمادات والإسراف في الإنفاق للبدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لدراسة أسبابهما، وهو ما طلبه المجلس التنفيذي، وتساءل عن الوقت الذي يمكن فيه توقع ذلك. وأضاف أن المجلس كان قد طلب إلى الأمانة بحث معايير الأهلية للتصنيف في فئة المنظمات غير الحكومية واستعراض المنظمات غير الحكومية التي تقوم بتنفيذ برامج اليونيسيف وسائل عما تم إحرازه من تقدم في هذا المجال.

١١٨ - ذكرت المديرة التنفيذية أن خير وسيلة لتقديم المعلومات الجارية المنتظمة قد تكون هي قيام ممثل اليونيسيف في كينيا بعقد جلسات إطلاع لممثلي المانحين في ذلك البلد. وقالت إن زيادة الكفاءة معناها تحسين الطريقة التي تنفذ بها البرامج. وأضافت أنه فيما يتعلق باستخدام المعلومات استخداماً فعالاً ينبغي أن تكون الأعمال التي يضطلع بها في مجال الميزانيات المتكاملة ونظم الدعم الميداني متاحة لمزيد من المعلومات المفيدة، كما ينبغي أن تكون الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالمسألة مفيدة بوجه عام في المساعدة على تحديد المشاكل قبل استفحالها. أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية فقد ذكرت أنها أصدرت لتوها نموذجاً منقحاً لاتفاق المنظمات غير الحكومية كان نتيجة لسلسلة شاملة من المشاورات بشأن أفضل السبل للدخول في ترتيبات مع المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. وذكرت، استجابة لطلب قدم في هذا الشأن، أن نسخاً من الاتفاق ستكون متاحة للوقوف. وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير (انظر الفصل الثالث، المقرر ١٩٩٦/٤).

توزيع الوثائق

١١٩ - قام وفـ رومانيا، نيابة عن أعضاء المجلس التنفيذي التسعة الناطقين بالفرنسية، بعرض مشروع مقرر بشأن توزيع الوثائق بلغات العمل واللغات الرسمية. وذكر أن من الضروري أن يكون هناك امثـالـاتـامـلـاـلـقـوـاعـدـالمـقـرـرـةـ بشـأنـالـلـغـاتـ فيـكـلـمـنـظـومةـالأـمـمـالـمـتـحـدةـ. وأـضاـفـأنـالـمـسـائـلـالـعـدـيدـةـتـيـيـطـرـحـهـاـ تـوزـعـالـوـثـائـقـلـاـيمـكـنـتـسوـيـتـهـاـبـدونـتـعمـقـفـيـفـهـمـالـعـاـصـرـالـمـخـلـفـةـلـكـلـحـالـةـ. وـقـالـإـنـهـمـعـعـقـدـأـرـيـعـ دـورـاتـفـيـالـسـنـةـوـالـلـتـزـامـبـتـوزـعـالـوـثـائـقـقـبـلـبـداـيـةـكـلـدـورـةـبـسـتـةـأـسـبـعـ،ـوـهـيـقـاعـدـةـحـدـدـهـاـبـوـضـوحـ قـرارـالـجـمـعـيـةـالـعـامـةـ1ـ1ـ/ـ5ـ0ـ المؤـرـخـ2ـتـشـرـىـنـالـثـانـىـ/ـنـوـفـمـبرـ1ـ9ـ9ـ5ـ بشـأنـتـعـدـالـلـغـاتـ،ـفـإـنـتـوزـعـالـوـثـائـقـ بـجـمـعـالـلـغـاتـالـرـسـمـيـةـيـمـثـلـتـحـدـيـاـحـقـيقـيـاـوـإـنـكـانـمـنـالـمـمـكـنـالـسـيـطـرـةـعـلـيـهـ. وـذـكـرـأـنـزـيـادـةـ عـلـىـإـلـاءـ،ـأـوـعـلـىـأـقـلـتـضـيـقـ،ـالـمـارـسـةـالـمـتـبـعـةـعـمـومـاـوـهـيـإـصـارـالـوـثـائـقـالـأـوـلـيـةـ.ـوـأـضاـفـأـنـزـيـادـةـ تنـظـيمـأـعـالـأـمـاـةـقـدـيـتـحـيـزـتـوزـعـالـوـثـائـقـالـرـئـيـسـيـةـخـاصـةـبـدـورـاتـالـمـجـلـسـالـتـنـفـيـذـيـفـيـوقـتـمبـكـرـجـداـ.ـكـمـأـنـزـيـادـةـتـنـظـيمـالـأـلـوـبـيـاتـبـيـنـالـوـثـائـقـالـمـخـلـفـةـوـالـتـحـدـيدـالـدـقـيقـلـعـدـ الصـفـحـاتـيـمـثـلـانـعـاـمـلـيـنـمـنـ عـوـاـمـلـهـذـهـعـلـمـيـةـبـالـإـضـافـةـإـلـىـدـرـجـةـالـانـضـبـاطـفـيـإـدـارـةـالـتـقـارـيرـالـتـيـيـطـلـبـهـاـالـمـجـلـسـالـتـنـفـيـذـيـ.ـوـأـضاـفـأـنـكـلـهـذـهـسـبـلـيـمـكـنـاستـكـشـافـهـاـكـمـيـمـكـنـلـلـمـدـيـرـةـالـتـنـفـيـذـيـتـقـدـيمـتـقـرـيرـإـلـىـالـدـورـةـالـسـنـوـيـةـيـتـضـمـنـ مـقـترـحـاتـمـحـدـدـةـوـعـلـمـيـةـلـوـضـعـقـوـاـعـدـمـبـسـطـةـوـفـعـالـةـبـشـأنـهـذـهـالـمـسـأـلـةـ.ـوـذـكـرـفـيـماـيـتـعـلـقـبـالـآـثـارـالـتـيـ يـمـكـنـأـنـتـرـتـبـعـلـىـأـيـتـأـخـيرـفـيـإـعـدـادـالـوـثـائـقـأـنـأـعـضـاءـالـمـجـلـسـالـتـنـفـيـذـيـالـنـاطـقـيـنـبـالـلـغـةـالـفـرـنـسـيـةـ

يحتفظون بالحق في طلب تأجيل الوثائق التي لا يتم توزيعها وفقاً للقواعد الواردة بقرار الجمعية العامة ١١٥٠ حتى الدورة التالية للمجلس.

١٢٠ - وطلب أحد المتكلمين إلى الأمانة وإلى أعضاء المجلس التنفيذي مراعاة الوقت اللازم للتشاور بشأن مشاريع الوثائق وترجمتها قبل تحديد أية تواريخ للتقارير المطلوبة. وذكر وفد آخر أن جانب التكاليف فيما يتعلق بإصدار الوثائق يعتبر جانباً هاماً جداً ومن ثم يتعين أن يكون الحد من التكاليف الإدارية جزءاً من برنامج الفريق العامل. وقد اعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر (انظر الفصل الثالث، المقرر ٥/١٩٩٦ للاطلاع على النص الكامل).

وثائق الدورات القادمة للمجلس التنفيذي

١٢١ - وافق المجلس التنفيذي، بناءً على توصية المديرة التنفيذية، على وقف التقارير التالية التي كان يتم تقديمها سنوياً: تقرير تحفيض الأرصدة المستحقة السداد عن طريق الوفورات أو الإلغاءات والأموال الازمة لتغطية الإنفاق الزائد على المشاريع الموفق عليها؛ واستعراض النفقات الزائدة على الالتزامات، والالتزامات غير المنفقة للمشاريع المنجزة الممولة من أموال تكميلية؛ وتقرير استخدام الموارد العامة في مشاريع أقرت على أساس تمويلها من الأموال التكميلية (انظر الفصل الثالث، المقرر ٦/١٩٩٦).

١٢٢ - وبناءً على توصية المديرة التنفيذية أيضاً، وافق المجلس على ما يلي: (أ) أن يقدم إلى الدورة العادية الثالثة تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية كان المقرر أصلاً تقديمه إلى الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦؛ و(ب) تقرير عن الهيكل والموقع الأثميين لعملية بطاقات المعايدة كان المقرر أصلاً تقديمه للدورة السنوية (انظر الفصل الثالث، المقرر ٦/١٩٩٦). وقد وافق على المقرر الأخير على أساس أن تقدم خطة العمل السنوية والميزانية السنوية لعملية بطاقات المعايدة، كما هو مقرر، إلى الدورة السنوية التي تكون مشاركة اللجان الوطنية لليونيسيف فيها مشاركة أوسع بوجه عام.

حماية الطفل في جميع البلدان

١٢٣ - ذكر أحد الوفود أنه بالإضافة إلى الدور الملحوظ الذي تقوم به اليونيسيف في البلدان النامية فإن هناك مجالات اشتغال أخرى معينة فيما يتعلق بالطفل لا تتصدى لها اليونيسيف كما ينبغي، حيث تتعلق هذه المجالات بمجموعة إقليمية توفر الأموال ولكنها لا تتلقاها. وأضافت المتكلمة أن "المجموعة المعفاة" هي دائماً معفاة من المناقشة في دورات المجلس التنفيذي. وقالت إن من غير الواقعي افتراض أن الأطفال في البلدان المانحة متحررون تماماً من الاستغلال. وذكرت أنه لما كانت اليونيسيف هيئه عالمية وكان الطفل شاغلاً عالماً فإن وفدها يطلب إلى اليونيسيف العمل في ثلاثة من المجالات الباعثة على القلق. الأول هو أن وفود البلدان المتلقية يفرض عليهم الاستماع إلى اتهامات بشأن ضرورة تجنب عمل الأطفال. وتساءلت عن الجهة التي تستطيع أن تتخذ إجراء ضد حكومات "البلدان المعفاة" التي لا سيطرة لها على الأعمال الخاصة في بلادها. كما تسأله عن ما إذا كانت لدى الشركات المتعددة الجنسية التي توجد مقارها في "المجموعة المعفاة" سياسة تقوم على دفع الأجرور الدنيا المعمول بها في بلدانها في البلدان النامية. وطلبت

المتكلمة إلى اليونيسيف أن تقوم، بدون أي تحويل للموارد من البرامج القطرية، بتوفير بيانات عن مسؤولية النظارء في "المجموعة المغفاة". كما طلبت، ثانياً، من اليونيسيف أن تقدم معلومات عن قيام البعض في بعض بلدان "المجموعة المغفاة" بتبني الأطفال من بيوت الأطفال في البلدان النامية. وكان الشاغل الأخير للمتكلمة هو انتشار استغلال الأطفال والمطبوعات الخليعة في جميع أنحاء العالم. وذكرت أنه في مجالات مثل إساءة معاملة الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المطبوعات الخليعة ينبغي لليونيسيف أن تجد وسيلة لإطلاع المجلس التنفيذي على حالة الأطفال في العالم، بما في ذلك "المنطقة المغفاة". وأضافت أنه ينبغي أيضاً تقديم تفاصيل عن جنسيات "زبائن" المؤسسات من الأطفال حيثما وجدوا.

١٢٤ - ذكر وفد آخر أن ما يزيد على مليون طفل في العالم يدفع بهم قهراً كل عام إلى سوق الممارسات الجنسية. وأضاف أن ذلك وغيره من المشاكل المتصلة به سوف يناقش في المؤتمر العالمي المعنى بمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وهو المؤتمر الذي سيعقد في ستوكهولم في السويد في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦.

١٢٥ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمتكلمة الأولى فيما أثارته من شواغل ووافقت على أنه ينبغي لليونيسيف أن تكون قادرة على تقديم المعلومات التي لا بد أن يكون معظمها متاحاً. واقتراح أحد المتكلمين أن يقوم المركز الدولي لنماء الطفل بدور في هذه العملية. وذكرت المديرة التنفيذية أنها تعتقد أن المناقشة مشجعة جداً حيث إن إعلان وخطبة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ينطبقان على العالم كله. وأضافت أن اليونيسيف قدمت بعض المعلومات ذات الصلة في حالة الأطفال في العالم وفي تقدم الأمم، ولكن من الصعب العثور على بعض المعلومات ومن ثم فإن الأمة ترحب بأية مساعدة متاحة.

مشروع تقرير عن آليات المراقبة الداخلية

١٢٦ - أشار أحد المتكلمين إلى العرض غير الرسمي الذي قدمه وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية بشأن مشروع تقرير الأمين العام عن تعزيز آليات المراقبة الداخلية للصناديق والبرامج التنفيذية فقال إنه ينبغي للمجلس التنفيذي اتخاذ الترتيبات اللازمة لمناقشة مشروع التقرير في دورة قادمة. وأضاف أنه ينبغي إتاحة مشروع التقرير للوفود في أقرب وقت ممكن. وذكرت المديرة التنفيذية أن اليونيسيف تلقت مشروع التقرير لتوها وأنها ستتشاور مع الصناديق والبرامج الأخرى لضمان أن تكون الاستجابة له استجابة منسقة. قامت المديرة التنفيذية فيما بعد بتوزيع مشروع التقرير بجميع اللغات الرسمية على أعضاء المجلس التنفيذي).

توديع ريتشارد جولي

١٢٧ - تكلم الدكتور ريتشارد جولي، الذي عمل نائباً للمدير التنفيذي لليونيسيف لشؤون البرامج لمدة ١٤ سنة، أمام المجلس التنفيذي للمرة الأخيرة بعد تعيينه في منصبه الجديد كمستشار خاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤول عن إعداد تقرير التنمية البشرية الذي يصدر سنوياً. وبعد إلقائه لبيانه الذي حدد فيه بعض الاتجاهات والنجاحات الرئيسية التي تمت خلال عمله باليونيسيف قامت المديرة التنفيذية كما

قام الرئيس، نيابة عن المجلس، بالإعراب له عن تمنيات التوفيق في عمله الجديد وشكراه على ما قدمه من خدمات لليونيسيف ولأطفال العالم.

حاء - ملاحظات ختامية

١٢٨ - ذكرت المديرة التنفيذية أن الدورة كانت بداية مبشرة بالنجاح لسنة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء اليونيسيف. وأضافت أن المجلس قد انتهى من النظر في جدول أعمال موضوعي حافل بمساعدة الرئيس ونواب الرئيس. وأضافت أن المجلس قدم توجيهات ممتازة واضحة بشأن عدد من المسائل، منها بيان الرسالة، وأن هذه التوجيهات سوف تنقل إلى كل مكتب من مكاتب اليونيسيف كل موظف من موظفيها في جميع أنحاء العالم. وذكرت أن عملية المشاركة التي استخدمت في وضع بيان الرسالة سوف تستمر فيما يتعلق ببرنامج التفوق الإداري. وقالت إن الأمانة تتطلع إلى تنظيم اجتماعات ما بين الدورات وأنها ستدعى الأعضاء إلى حضور مناقشات الموظفين بشأن أنشطة التفوق الإداري. وأضافت أن عملية البرمجة القطرية قد عززتها تعليقات المجلس على المذكرات القطرية، وأن توجيهات المجلس بالنسبة للمسائل الأخرى ستأخذها الأمانة أيضا في الاعتبار التام.

١٢٩ - ذكر الرئيس أن أعضاء المجلس التنفيذي والمراقبين وممثلي الأمانة قد أبدوا خلال الدورة روح التعاون الحقيقي والتفاهم تمثيا مع تقاليد المجلس وتقاليد اليونيسيف. وأضاف أن بيان الرسالة الذي اعتمدته المجلس التنفيذي يقدم رؤية للسنوات الخمسين التالية، على حين أن مناقشة المذكرات القطرية قد أثبتت أهمية البرامج القطرية بالنسبة للحكومات المانحة والحكومات المتلقية على السواء. وذكر أن مناقشات المجلس بشأن عمليات واستراتيجيات الطوارئ وبشأن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أثبتت أهمية التنسيق بالنسبة لليونيسيف. وذكر أن المجلس قد بدأ بداية طيبة بتأكide على أن اليونيسيف ستظل تعمل في تعاون وثيق قدر الإمكان مع حلفائها.

١٣٠ - واختتم المجلس أعمال دورته العادية الثانية في ٢٥ كانون الثاني/يناير قبل الموعد المحدد لانتهائها بيوم واحد.

ثالثا - المقررات المعتمدة

١١٩٩٦ - رسالة اليونيسيف

إن المجلس التنفيذي،

يعتمد البيان التالي بشأن رسالة اليونيسيف، كما ورد في الوثيقة E/ICEF/1996/AB/L.2

رسالة اليونيسيف

إن اليونيسيف مكلفة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدعوة إلى حماية حقوق الأطفال، والمساعدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، وزيادة الفرص المتاحة أمامهم لبلغ كامل إمكاناتهم.

وتساشرد اليونيسيف باتفاقية حقوق الطفل وتسعى جاهدة إلى إرساء حقوق الأطفال باعتبارها مبادئ أخلاقية دائمة ومعايير دولية للسلوك تجاه الأطفال.

وتصر اليونيسيف على أنبقاء الأطفال وحمايتهم ونماءهم تمثل ضرورات إنمائية عالمية وتشكل جزءاً لا يتجزأ من مسيرة التقدم الإنساني.

وتحشد اليونيسيف الإرادة السياسية والموارد المادية الازمة لمساعدة البلدان، وبخاصة البلدان النامية، على كفالة أن تكون "الأولوية للطفل" وبناء قدراتها على صياغة السياسات الملائمة وإنجاز الخدمات الازمة للأطفال وأسرهم.

واليونيسيف ملتزمة بكفالة حماية خاصة لأشد الأطفال حرماناً - وهم ضحايا الحروب والكوارث والفقر المدقع وجميع أشكال العنف والاستغلال، وللأطفال المعوقين.

وتنهض اليونيسيف في حالات الطوارئ إلى حماية حقوق الأطفال، وتقوم، بالتنسيق مع شركاء الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية، بإتاحة مرافقتها الفريدة القادره على الاستجابة السريعة لشركائها بهدف التخفيف من معاناة الأطفال ومن يتولون رعايتهم.

واليونيسيف هيئه غير متحيزة وما تبذله من تعاون يخلو من كل تمييز. وهي في كل ما تفعله، تولي الأولوية لأشد الأطفال حرماناً وأشد البلدان احتياجاً.

وتسعى اليونيسيف، عن طريق برامجها القطرية، إلى الدعوة إلى كفالة الحقوق المتساوية للنساء والفتيات ومساندة مشاركتهن الكاملة في التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهن.

وتعمل اليونيسيف مع جميع شركائها على بلوغ أهداف التنمية البشرية المستدامة التي اعتمدتها المجتمع العالمي، وتحقيق تصور السلام والتقدم الاجتماعي المكرس في ميثاق الأمم المتحدة.

الدورة العادلة الأولى
٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

خدمات الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة
للطفولة: المهمة والاستراتيجيات

خدمات الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة:
المهمة والاستراتيجيات

إن المجلس التنفيذي.

- ١ - يحيط علما بالمعلومات الواردة في التقرير المتعلق بخدمات الطوارئ لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة: المهمة والاستراتيجيات (E/ICEF/1996/4), المقدم إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.
- ٢ - يطلب إلى الأمانة أن تقدم إطارا مفاهيميا يتضمن مبادئ توجيهية ومنهجيات لتدخلات منظمة الأمم المتحدة للطفولة في حالات الطوارئ (من صفحتين) ليعرض على المجلس في دورته السنوية لعام ١٩٩٦.
- ٣ - يطلب كذلك إلى الأمانة أن تعد ورقات تنفيذية (من صفحتين) بشأن عدد من المسائل، على النحو المحدد في مرفق هذا المقرر، تقدم للعلم، عند إنجازها، إلى دورات المجلس ذات الصلة بالموضوع خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٧.
- ٤ - يبحث منظمة الأمم المتحدة للطفولة على أن تيسّر، بالتعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمؤسسات المعنية في منظمة الأمم المتحدة، تنفيذ مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ عن طريق جملة أمور منها تنسيق التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦.

المرفق

مواضيع الورقات التنفيذية المطلوب إعدادها خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧

بالإضافة إلى القائمة الإرشادية المقدمة مع مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥: تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، الذي اعتمد المجلس في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥، سيجرى النظر في الورقات التالية:

- ١ - القدرة على الاستجابة السريعة:
 - ٢ - بناء القدرات:
 - ٣ - التنسيق:
 - (أ) التنسيق على الصعيد الميداني;
 - (ب) التنسيق فيما بين الوكالات ودور إدارة الشؤون الإنسانية;
 - ٤ - البيئة الملائمة والميزة النسبية:
 - ٥ - الوقاية والتأهب (بما في ذلك منع المنازعات):
 - ٦ - حماية الأطفال في حالات النزاع:
 - ٧ - العمليات:
 - (أ) كيف تعرف حالة الطوارئ؟;
 - (ب) متى تعلن حالة الطوارئ؟;
 - (ج) الإنعاش والتنمية فيما بعد الأزمات;
 - (د) كيف تعاد برمجة/تخصيص الأموال؟;
 - ٨ - التوازن بين التنمية الطويلة المدى وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

الدورة العادلة الأولى
٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٣/١٩٩٦ - متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يؤكد من جديد أن من الضروري أن تقوم متابعة اليونيسيف للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة على أساس سياسات عامة من بينها المساواة بين الجنسين والتمكين للنساء والفتيات (E/ICEF/1994/L.5 و Add.1)، وورقات استعراض السياسات العامة المتعلقة بالتعليم الأساسي (E/ICEF/1995/16)، والاستراتيجية الصحية لليونيسيف (E/ICEF/1995/11/Rev.1)، ومتابعة اليونيسيف للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/ICEF/1993/L.5)، وسياسة اليونيسيف بشأن تنظيم الأسرة (E/ICEF/1993/12/Rev.1) والآمنة الآمنة (E/ICEF/1990/L.13)، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (E/ICEF/1992/L.11)؛

٢ - يؤيد إطار متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة كما هو وارد في الوثيقة (E/ICEF/1996/3)، مع التأكيد، بمراعاة ملاحظات أعضاء المجلس والتوضيحات المقدمة من الأمانة العامة، على منح الأولويات في الدعوة والبرمجة لتعليم البنات، وصحة إناث الأطفال والمرأهقات والنساء، وحقوق الطفل والمرأة؛

٣ - يشجع اليونيسيف على تعزيز شراكاتها وتنسيقتها وتعاونتها مع كل وكالات منظومة الأمم المتحدة وكياناتها كل حسب ولايتها وميزتها النسبية والمنظمات غير الحكومية التي تشارك على نحو نشط في تنفيذ منهاج العمل للمؤتمر.

٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ بشأن العملية التي يتم القيام بها لدمج منهاج عمل بيجين في البرامج القطرية لليونيسيف، مع مراعاة التزام الأمم المتحدة بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة.

الدورة العادية الأولى
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٤/١٩٩٦ - تقارير المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بالتقارير التالية:

(أ) "متابعة المقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥": (E/ICEF/1996/6)

(ب) "الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة": (E/ICEF/1996/5)

(ج) التقدم المحرز في مراجعة حسابات المكتب القطري بكينيا": (E/ICEF/1996/AB/L.1)

الدورة العادية الأولى
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٥/١٩٩٦ - الوثائق

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يأخذ في اعتباره المقرر الأخير ٦/٩٦ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- ٢ - يشير إلى أهمية الالتزام الدقيق بالقرارات والقواعد المنشئة لترتيبات اللغات لمختلف هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها، وبخاصة قرار الجمعية العامة ١١٥٠؛
- ٣ - يطلب إلى المديرة التنفيذية لليونيسيف أن تتعاون بشكل وثيق مع الفريق العامل المعنى بمسائل توزيع الوثائق، الذي سينشئه مدير البرنامج الإنمائي مع المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بمشاركة الإدارات المعنية وبالتنسيق مع ممثلي مجموعات اللغات؛
- ٤ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية التي ستعقد في عام ١٩٩٦ بشأن حالة هذه المسألة وأن تقترح حلولا ملموسة.

الدورة العادية الأولى
٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

٦/١٩٩٦ - وثائق الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يقرر وقف إصدار الوثائق التالية:
 - (أ) تخفيض الأرصدة المستحقة السداد عن طريق الوفورات أو الجزاءات، والأموال الازمة لتغطية الإنفاق الزائد على المشاريع الموافق عليها؛
 - (ب) "تقرير عن استخدام الموارد العامة في مشاريع أقرت على أساس تمويلها من الأموال التكميلية"؛
 - (ج) "استعراض النفقات الزائدة على الالتزامات، والالتزامات غير المنفقة للمشاريع المنجزة المملوكة من أموال تكميلية"؛

- ٢ - يقرر أيضا تأجيل النظر في التقريرين التاليين إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦:

(أ) تقرير عن تنفيذ الاستراتيجية الصحية لليونيسيف (المقرر ٢٨/١٩٩٥):

(ب) جميع المسائل المتصلة بمتابعة الاستعراض الإداري لعملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات، بما في ذلك المسائل المحددة في المقررین ٢٠/١٩٩٥ و ٢٥/١٩٩٥.

الدورة العادية الأولى

٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
